



ملحق للجمعية العامة

مجلس النواب

محضر الجلسة الثالثة عشرة

من الدورة العادية الثالثة لمجلس الأمة الثاني عشر المنعقدة
في ٤/رمضان/١٤١٦ هـ الموافق ١٩٩٦/١/٢٤ ميلادية.

الجلد (٣٣)

العدد (١٣)

جدول الأعمال

صفحة

٦

١٧

- ١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة.
- ٢ - تلاوة الإجازات والإعذارات.
- أ - طلب معذرة مقدم من معالي المهندس سمير قعوار المحترم.
- ب - طلب معذرة مقدم من سعادة الدكتور محمد جويضة المحترم.
- ج - طلب معذرة مقدم من سعادة الدكتور همام سعيد المحترم.
- د - طلب معذرة مقدم من السيد بدر الزياطي المحترم.

٩٢ محضر الجلسة الثانية عشرة من الدورة العادية الثالثة المنعقدة في ١٩٩٦/١/٢١

شكراً ، سبق للزميل النائب سمير
جباشته بأن قدم اقتراح وأنا أريد ان اثنى
على اقتراحه .

مهاجة النائب الاول لرئيس المجلس :

شكراً ، اذا سمح الاخوان لا يوجد
نصاب وفي هناك اخوان مشوارهم طويل
لل معان والكرك واريد لذلك قبل
التصويت على هذه المادة اقرر رفع الجلسة
وشكراً .

السيد الامين العام :

٨ - تعيين موعد وموضوع الجلسة
القادمة .

مهاجة النائب الاول لرئيس المجلس :

عينت يوم الاربعاء القادم تاريخ
١٩٩٦/١/٢٤ الساعة العاشرة والنصف
صباحاً .

معالي الرئيس اقترح شطب المادة
(١٠٢) كاملة اذا اردنا ان نحجم النائب
ان يتحدث او بأي نظام مادامت الرئاسة
هي تعرف مصلحة البلد لماذا لا نطالب
بدل ان تكون الدورة اربعة شهور ان
تكون ثماني شهور بدل ان تجلس في
بيوتنا ونناقش اهالي مناطقنا الانتخابية
لماذا لا نناقش على هذا المنبر وتترك
المصلحة الوطنية والمصلحة العامة للشعب
وهذا منبر للتعبير عن ضمير الشعب الذي
اوصلنا لهذه القبة ، شطب هذه المادة
وشكراً .

مهاجة النائب الاول لرئيس المجلس :

معالي وزير الدولة للشؤون البرلمانية
معالي وزير الدولة للشؤون البرلمانية:

- انتهت الجلسة -

معالي رئيس المجلس
م . ه . سعد هابل السرور

امين عام مجلس الأمة
حكم خير

هكذا من الأعمال

صفحة

١٧

٣ - الردود على الأسئلة :-

١ - كتاب معالي وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة رقم (١٨٦٣٩) تاريخ ١٩٩٦/٨/٢١، جواباً على السؤال رقم (٢١٩) المقدم من سعادة النائب السيد إبراهيم سمارة الزعبي.

٢ - كتاب معالي وزير الخارجية رقم (٢٦١٦) تاريخ ١٩٩٥/١٢/٢٧، جواباً على السؤال رقم (٤١) المقدم من سعادة النائب الدكتور ذيب عبدالله.

٣ - كتاب معالي وزير الصحة رقم (١٤) تاريخ ١٩٩٦/١/١٣، جواباً على السؤال رقم (٢٨) المقدم من سعادة النائب السيد بدر الرياطي.

٤ - كتاب معالي وزير المالية رقم (١٠٣٩١) تاريخ ١٩٩٥/٩/١٤، جواباً على السؤال رقم (١٠٣) المقدم من سعادة النائب السيد فواز الزعبي.

٤ - الإقتراحات برغبة :-

١ - إقتراح برغبة رقم (٢٨) تاريخ ١٩٩٦/١/١٠، مقدم من سعادة النائب السيد مفلح اللوزي، بشأن تحسين أوضاع العيادة الصحية في شفا بدران لتحويلها إلى مركز صحي.

٢ - إقتراح برغبة رقم (٢٩) تاريخ ١٩٩٦/١/٢٠، مقدم من سعادة النائب السيد ضيف الله المومني، بشأن إعادة النظر في الأسس المعتمدة لدى صندوق المعونة الوطنية في مساعدة الأسر الفقيرة.

٥٦

صفحة

٣ - إقتراح برغبة رقم (٣٠) تاريخ ١٩٩٦/١/٢٠، مقدم من سعادة النائب السيد ضيف الله المومني، بشأن اعتماد سنة التخرج كأساس رئيسي في التعيين في ديوان الخدمة المدنية.

٥ - إستكمال البحث في قرار اللجنة القانونية رقم (٥) تاريخ ١٩٩٥/٩/١٦، والمتضمن الإقتراح المتعلق بتعديل النظام الداخلي لمجلس النواب.

(القرار موزع في الجلسة الخامسة)

٦ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة :

عينت يوم الأحد ١٩٩٦/١/٢٨

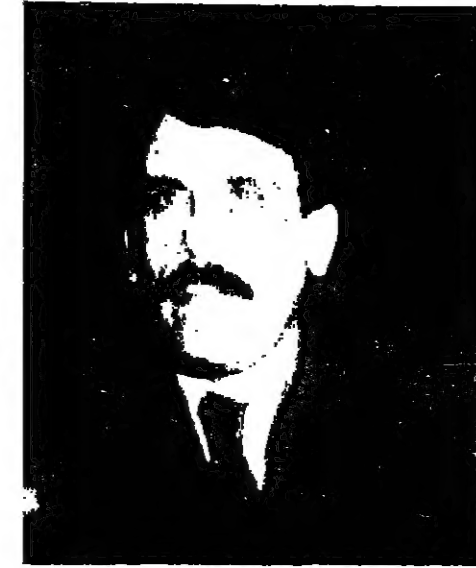
الساعة العاشرة والنصف صباحاً.

٥٧

هكذا من الأشهر

محضر الجلسة

في تمام الساعة (العاشرة والنصف) من صباح يوم (الأربعاء) الموافق ١٩٩٦/١/٢٤ ميلادي، عقد مجلس (النواب) جلسته (الثالثة عشرة) من الدورة (العادية الثالثة)



برئاسة (معالي المهندس سعد هائل السورور) وحضور أمين عام مجلس الأمة (السيد حكم خير).
وتغيب بإجازة من الأعضاء السادة : لا أحد.

وتغيب بمعذرة من الأعضاء

السادة : معالي المهندس سمير قعوار، د. همام سعيد، د. محمد عويضة، السيد بدر الرياضي.
وتغيب عن الجلسة الأعضاء السادة : السيد خليل حدادين، معالي الدكتور عوض خليفات.

وحضر من الحكومة :

- ١ - معالي السيد عبد الرؤوف الروايدة : نائب رئيس الوزراء ووزير التربية والتعليم.
- ٢ - معالي الدكتور خالد الكركي : نائب رئيس الوزراء ووزير الإعلام.
- ٣ - معالي السيد إبراهيم عز الدين : وزير الدولة لشؤون رئاسة الوزراء..
- ٤ - معالي السيد باسل جردانة : وزير المالية.
- ٥ - معالي السيد عبد الكريم الكباريتي : وزير الخارجية.

- ١٧ - معالي السيد نادر الظهيريات : وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة.
- ١٨ - معالي المهندس سمير الحباشنة : وزير الثقافة.
- ١٩ - معالي الدكتور محمد أبو عليم : وزير الدولة.
- ٢٠ - معالي السيد طه الهباهبة : وزير الدولة.
- ٢١ - معالي الدكتور محي الدين توقي : وزير التنمية الإدارية.
- ٢٢ - معالي السيد سميح دروزة : وزير الطاقة والثروة المعدنية.
- ٢٣ - معالي السيد عبد الإله الخطيب : وزير السياحة والآثار.
- ٢٤ - معالي السيدة سلوى المصري : وزير التنمية الاجتماعية * وحضر من الأمانة العامة : -
- السيد نذير عطيات ، السيد علي الحسين، السيد محمد الرديني، السيد غسان النجداوي.

- ٦ - معالي السيد جمال الخريشا : وزير الدولة.
- ٧ - معالي المهندس علي أبو الراغب : وزير الصناعة والتجارة.
- ٨ - معالي المهندس صالح ارشيدات : وزير المياه والري.
- ٩ - معالي السيد سلامة حماد : وزير الداخلية.
- ١٠ - معالي الدكتور عبد الرزاق النصور : وزير الأشغال العامة والإسكان.
- ١١ - معالي السيد عادل القضاة : وزير التكوين.
- ١٢ - معالي السيد منصور بن طريف : وزير الزراعة.
- ١٣ - معالي الدكتور راتب السعود : وزير التعليم العالي.
- ١٤ - معالي السيد هشام التل : وزير العدل.
- ١٥ - معالي الدكتور عبد المجيد العزام : وزير الدولة للشؤون البرلمانية.
- ١٦ - معالي الدكتور نادر أبو الشعر : وزير العمل.

معالي رئيس المجلس :

بسم الله الرحمن الرحيم
النصاب مكتمل أعلن بدء
الجلسة السيد الأمين العام جدول
الأعمال

السيد الأمين العام :

بسم الله الرحمن الرحيم
١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة
معالي رئيس المجلس :
السيد الأمين العام أرجو قراءة
الأسماء بالنسبة للزملاء الذين
تأخروا عن الجلسة أو الذين غابوا
بدون معذرة من جدول أعمال الجلسة
السابقة.

السيد الأمين العام :

الجلسة الثانية عشرة المنعقدة
بتاريخ ١٩٩٦/١/٢١ الغياب بدون
عذر :-

١ - سعادة السيد خالد عبد النبي
العجاردة.

٢ - سعادة الدكتور أحمد الكوفحي.

٣ - معالي الدكتور عوض خليفات.

٤ - معالي السيد طه الهياهبة.

٥ - سعادة السيد بسام حدادين.

الغياب بمعذرة :-

١ - سعادة السيد حمزة منصور.

٢ - دولة السيد طاهر المصري.

٣ - سعادة السيد عبد الرحيم
العكور.

٤ - سعادة الدكتور محمد
عويضة.

٥ - معالي السيد محمد الذويب.

٦ - معالي المهندس علي أبو
الراغب.

٧ - معالي المهندس سمير قعوار.

٨ - سعادة السيد محمد داودية.

٩ - سعادة السيد سالم الزوايدة.

١٠ - سعادة السيد ذيب أنيس.

الذين خرجوا من الجلسة ولم
يرجعوا بدون معذرة :

١ - سعادة الدكتور ذيب خطاب.

٢ - معالي الدكتور عارف
البطانية.

٣ - معالي السيد منصور بن
طريف.

٤ - سعادة الدكتور بسام

العموش.

٥ - سعادة الدكتور محمد أحمد

الحاج.

٦ - معالي الدكتور عبدالله
العكايلة.

٧ - معالي الدكتور راتب السعود.
معالي رئيس المجلس :

هل يوافق المجلس على معذرة
السادة النواب؟

الجميع : موافقون

معالي رئيس المجلس :

تحت بند ما يستجد من أعمال
لدي العديد من الزملاء الراغبين في
الكلام لهذا اليوم، الدكتور عبد
الرزاق طبيشات.

الدكتور عبد الرزاق طبيشات :

بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً معالي الرئيس

قبل أيام وأثناء مناقشة قانون
الموازنة العامة أقر هذا المجلس
الكريم مسؤولية الطرق النافذة في
عمان وغيرها من مدتنا الأردنية هي
مسؤولية وزارة الأشغال العامة..

ويعلم جميعنا حكومة ونواباً ما

تعاينه البلديات من عجز في
موازنتها وتدني مستوى الخدمات
التي تقدمه للمواطنين نظراً
لإمكانياتها المادية المحدودة.

وقد إلزمت الحكومة المتعاقبة
بدفع إستثمارات الشوارع النافذة
منذ عدة سنوات.

وقد علمت معالي الرئيس أن
بعض المواطنين يطالبون بلدية إريد
بدفع مبالغ كبيرة لإستملاك أكبر
شارع رئيسي ونافذ في المدينة وهو
شارع فلسطين.

ووصل الأمر بالحجز على
أموال البلدية.

ونظراً لخطورة هذا الموضوع
أمل من الحكومة الرشيدة ومن
سيادة رئيس الوزراء الشريف زيد بن
شاكر الأكرم الإهتمام بهذا الأمر
والإيعاز لمعالي وزير المالية لدفع
المبلغ المستحق على بلدية إريد
لاستملاك شارع فلسطين وإعتماد
هذا المبدأ أي إلزام الحكومة بدفع
إستثمارات الطرق النافذة في جميع

هكذا من الأشغال

مدتنا الأردنية إحتراماً لقرار هذا المجلس الكريم ودعماً لجميع بلديات المملكة المثقلة بالهموم والمصاعب. شكراً لكم.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته
معالي رئيس المجلس : شكراً
لك، الأستاذ أنور الحديد.

السيد أنور الحديد :

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس :

- بعد أن مارس الشعب الفلسطيني الشقيق حقه في انتخاب ممثليه للمجلس التشريعي الفلسطيني والتي اعتبرها ثمرة من ثمرات نضاله الطويل فأني اقترح على رئيس المجلس أن يبعث بتهاني مجلس النواب الأردني لممثلي الشعب الفلسطيني من خلال الأخ رئيس المجلس الوطني الفلسطيني.

- موضوع آخر تحدث عدد من الزملاء النواب خلال جلسات الموازنة لعام (٩٦) حول أمور هامة تتعلق بحقوق المواطنين ومطالبهم ، أتمنى على سيادة رئيس الوزراء

تشكيل لجنة وزارية لدراسة هذه الكلمات والإجابة عليها.

قامت أجهزة السير بإغلاق (٢٨) مدرسة سواق في عمان بسبب تدني نسبة نجاح المتدربين على السواق غير مراعين كم أسرة تعتاش من هذه المدارس وبعد عدة محاولات من أجل إنصاف أصحاب هذه المدارس اشترطت دائرة السير شروط تعجيزية من أجل فتح هذه المدارس نحن مع السلامة العامة للمواطنين ولكن العلاج غير واقعي والأصح أن تكون إجراءات منح الرخص صارمة لأن دائرة السير هي وحدها التي تمنح الرخص وليس مدارس السواق، لهذا فأني اطالب معالي وزير الداخلية بالعدول عن الشروط في فتح هذه المدارس وإن تشدد على دائرة السير والمركبات عند فحص السواقين.

معالي رئيس المجلس : الدكتور

فرح الرضي

الدكتور فرح الرضي :

شكراً سيدي الرئيس

لا تحتاج إلى الكثير من العناء والتفكير وقد سبقني بعض الزملاء بطرحها إلا أنه تأتي الرياح بما لا تشتهي السفن، فمع موسم الشتاء القارص، وعدم توفر مصادر لتغذية الماشية إلا من الأعلاف، نجد أن الوزارة لا حل لديها أو أنها تغض الطرف بعدم إيجاد الحلول و/أو أنها لا تبالي بهذا القطاع وأصحابه الذين يشكلون نسبة كبيرة من مواطني هذا البلد وفي نفس الوقت ما يشكله هذا القطاع من رافد للإقتصاد الوطني، فأني متى يا وزارة التموين وهذه الغطرسة وعدم الإهتمام بهذا القطاع وشكراً.

معالي رئيس المجلس : شكراً،
السيدة توجان فيصل.

السيدة توجان فيصل :

سأتحدث في نقطتين، الأولى كان المفروض أن تعرض في أول جلسة بعد حادث كتلك وهي الجلسة الماضية ولكن للأسف عندما جرى الحديث مع معالي وزير المالية

اتخذ هذا المجلس الكريم في دورته الإستثنائية عدة توصيات فيما يخص التريية، ومن هذه التوصيات: قبول عدد من الطلبة في الفصل الدراسي الثاني يعادل عدد الخريجين في الفصل الأول وقد إنتهى الفصل الأول وبدأ الفصل الثاني ولم نلاحظ أن هناك حركة في هذا المجال، لذا نرجو من وزارة التعليم العالي بشكل خاص ومن الحكومة الموقرة أن تعمل على تفعيل هذه التوصية وشكراً.

معالي رئيس المجلس : شكراً لك

الأستاذ مفلح الرحيمي

السيد مفلح الرحيمي :

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس، الأخوة الزملاء
أضع بين أيديكم مشكلة تعتبر من أهم القضايا التي عجزت وزارة التموين بكل أجهزتها العتيدة وسياساتها المتعاقبة عن حلها كبقية القضايا الأخرى المتعلقة بمسؤولية وزارة التموين فقضية الأعلاف قضية

هكذا من الأهل

بوجود معالي رئيس المجلس طلب تقديم شكوى لعمل تحقيق، مع أن أخطاء دائرة تابعة له وتجاوزاتها الصريحة كانت بين أيديهم في تلك اللحظة مما يستوجب أن يعتذر بحكم تراكم المسؤولية وإن الوزير مسؤول عن دوائر وتصرفاتها، في أثناء عودتي من إحدى السفرات وكنت قد أخذت معي كاميرا صغيرة فيديو لتصوير بعض أقاربي في أمريكا وعدت بها، في الجمارك أوقفوا وفتحوا الشنطة في غيابي وسرق منها عقد وخاتم ونقلت أغراضي الشخصية ثم بعد ذلك تم استدعائي لأنظر إلى الكاميرا وعندما أثبت لهم بإثباتات موجودة في داخل الكاميرا متعلقة فيها أنها من عمان ولا يمكن أن تكون من نيويورك قاموا بفصل بعض الإثباتات التي أمكنهم إزالتها عن الكاميرا لكي يؤكدوا إتهامهم أن الكاميرا مهريّة وفيما بعد أنا رأيت معالي رئيس المجلس الإثباتات عندما أعادوا الكاميرا بيديهم مع

الإعتذار، مما يدل طبعاً إعتذار شفهي مش علني، بما يدل على أن ما فعلوه كان خطأ بعد أن أعادوها، وبعد ذلك أنا أخبرت الوزير مع ذلك رفض أن يبحث في الوضع وقال لي: كانوا يقومون بواجبهم. لا أدري كيف يتم تفتيق تهمة لنائب ويقال أنه قيام بواجب، إلا إذا كانت تعليمات هؤلاء تتضمن ذلك فلذلك كانوا يقومون بواجبهم، وبعدما أتيت بها حكيت أنا مباشرة مع مدير الجمارك وما حصل معي، قلت له هذا ما حصل معي وتحدثت معه أمين عام المجلس قبلي رفض التعاون وقال له سأسمع وجهة نظر موظفي، مع أن البيانات أيضاً كانت عنده على هذا التأمير الغير اللائق من موظفيه، وحكيت أنا مع مدير الجمارك وقلت له قبل أن اتخذ إجراءات رسمية بشأن دائرة رسمية اتصل في وعدة تلفونات وتركته له خبر حتى في البيت ولم يتصل بي، مما يدل على تورطه وبعد (أربعة

وعشرين) ساعة والتقارير المزور التي وضعوه بوجهة نظرهم باتهامات كاذبة، التي وضعوه موظفي الجمارك عفواً الصورة لازم تكون واضحة لأن إتهامهم كان بورقة.

معالي رئيس المجلس : سيدة توجان تحت هذا البند اتفق المجلس كله أن تكون فترة الحديث دقيقتين، والدقيقتين التي لك انتهوا.

السيدة توجان فيصل :

يا أستاذ هذا الموضوع دقيق وحساس يتعلق بتجاوز الدولة على نائب وسبعة نائب.

معالي رئيس المجلس : يا سيدة توجان دعيني أقول لك.

السيدة توجان فيصل : يا أستاذ هايل ليس معقول رجاء الدقيقة هذه مضت في حوارنا.

معالي رئيس المجلس :

إسمعي مني الوقت حدد لكافة الزملاء، إذا أردت المزيد من المعلومات بإمكانك تقديم خطي مكتوب في أي سؤال أو استفسار.

السيدة توجان فيصل :

في (٢٤) ساعة كان الكتاب خارج من الجمارك والمالية بوجهة نظرهم ويوزع على الصحافة وعلى المجلس، واضح قصد التشهير من كل هذه المؤامرة، أنا لا أطلب إعتذار من وزير المالية، أنا اتهمه بالتورط، واتهم رئاسة الحكومة بالتورط، وسأتابع إجراءاتي القضائية لأن مخططها حتى الآن كان واضح بهذا النوع، وأشيد إلى التهريب الذي هو يومياً لكبار مسؤولي الدولة من نفس مطار عمان وعلى رأسهم سيادة الشريف.

معالي رئيس المجلس : شكراً،

معالي عبد الرؤوف الروابدة.

معالي نائب رئيس الوزراء

وزير التربية والتعليم :

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس :

حضرات النواب المحترمين

إن الحكومة تقدر للزميلة النائبة

إحترامها لذاتها، ولكننا في الوقت

نفسه ندعوها لأن تعطي الآخرين حقهم في الإحترام واللياقة في المخاطبة حتى عند التعارض، متأسين بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم «وإنك لعلی خلق عظیم» ويرشده ربه «لو كنت فظاً غليظ القلب لانفضوا من حولك».

إن عدم ردنا على التجريح بمثله، وعلى التناول بمثله، ليس عجزاً ولا جبناً، ولكنه خلقنا العربي والإسلامي، واحترامنا لهذا المجلس الكريم وللشعب الطيب الذي انتخبه، وإيماننا بالديموقراطية وإصرارنا على تجذيرها، متجاوزين عن الكثير، إلا أننا في الوقت نفسه سنحتكم إلى القانون في التعامل مع أي خروج على مقتضياته، وسيكون القضاء مرجعنا جميعاً كفالة لسيادته، وحماية للديمقراطية.

إن النائب حري بكل إحترام وتكريم من أجهزة الدولة، ولكننا نعتقد معكم أن القانون يطبق على الجميع، أن مأموري الجمارك من

رجال الضابطة العدلية، يؤخذ بضبوطهم وتقاريرهم وعلى المتضرر إثبات العكس، سنداً لأحكام القانون، إن النائبة المحترمة قد عوملت وفق الأصول المرعية بفتح صالة الشرف لها، وكان سائق يتابع معاملتها في الجمارك، ولما تبين لمأمور الجمرک أن هناك مادة غريبة في حقيبتها أشارت لها أجهزة الأشعة، طلب المأمور من السائق فتح الحقيبة، وهو حق للمأمور يستند إلى القانون، وعند فتح الحقيبة تبين وجود كاميرة فيديو، فأغلق المأمور الحقيبة وطلب حضور صاحبها، التي دخلت إلى الصالة الجمركية تصيح بصوت عالٍ منفعلة معتفة الموظفين، متهمة إياهم بالتهريب وتسهيل التهريب وأن رؤساهم وأسيادهم مهربون، وهي فوق أنها إتهامات باطلة، فهي جريمة يطالها القانون سيتم إحالتها إلى القضاء للبت فيها، مقتنعين بعدالته ونزاهته في إيصال كل صاحب حق إلى حقه، وسيبقى من حق الموظفين

مكتب معالي رئيس المجلس بأنها ستستعين بأجهزة الاعلام الدولية في تعرية الحكومة، وهو وعيد لا نقبل أن يصدر من نائب محترم يعرف مسؤولياته ويلتزم بمصالح وطنه، ويستقوي بأجهزة اعلام يتهمها هو نفسه بأنها إمبريالية وظالمة.

وتذهب النائبة المحترمة إلى أبعد من ذلك حين تدعي أن الحكومة تحاول تلفيق تهمة لها، وحاشا لله أن نقبل ممارسة مثل هذا الأمر، وهل يعقل أن من يريد تلفيق تهمة يقتصر على موضوع إخضاع مادة للرسم الجمركية. إننا نترك الحكم على مثل التزوير والتلفيق إلى حصافتكم وحسن تقديركم للأمور.

معالي الرئيس

حضرات النواب المحترمين

إن وطننا وأمتنا بحاجة إلى كل جهد بناء منا ومنكم، ولن نقبل أن تضيع جهودنا في معارك جانبية يحاول البعض إفتعالها، وسنبقى على خطنا الذي أردناه بعيداً عن

أنفسهم طلب رد اعتبارهم، فهذا الأسلوب مرفوض بكل المقاييس ولا تقبله الديموقراطية التي تحمي حقوق الجميع، كما لا يقبله المنطق والعقل أن يسمح لمراجع بالتناول على الموظف المسؤول حتى وهو يطلب حقاً مشروع واضح. وذهبت النائبة المحترمة إلى أبعد من ذلك حين اتصلت بمدير عام الجمارك فأخبرتها سكرتيته إنه في إجتماع مع معالي وزير التسموين، وعندها طلبت من السكرتيرة أن يتصل المدير العام بها فوراً وإلا فإنه سيندم على ما سيتحدث له، أي ديموقراطية وأي إدارة تسمح بمثل هذه التصرفات، ويفقد الأمر جلالاً حين يصدر من ممثل الشعب، إن الحكومة ترجو مجلسكم الكريم أن يحاكم هذا الأمر وأن يضع حداً لمثل هذه التجاوزات، وأن يتحمل مسؤولياتها من يقوم بها، فهذه في رأينا هي الحماية الحقيقية للديموقراطية.

وتوعدت النائبة المحترمة في

هكذا من الأشهر

الأنانية وعشق الذات، متنزهين عن الهوى والغرض، وعن طعن المخلصين الصادقين وعن تسويد كل إنجاز وعن وضع العصي في الدواليب، وسنبقى نصر على التعاون الصادق مع مجلسكم الكريم، مؤكدين أن سكوتنا على الإساءة الشخصية التي تكررت مراراً، لن تؤدي إلى سكوتنا عن أي إساءة إلى وطننا الطيب وشعبنا الكريم، وسيكون ردنا دائماً منضبطاً بالقانون ومرجعنا جميعاً القضاء الأردني الشريف.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته
معالي رئيس المجلس :

وعليكم السلام، الموضوع انتهى ونقطة نظام الشيخ عبد المنعم السيد عبد المنعم أبو زنت :

بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً معالي الرئيس

أنا لا أتدخل في الكلام الذي سمعته سواء كان من السيدة توجان أو من معالي أبي عصام.

نقطة النظام أن السيدة توجان أعطيت دقيقتين والسيد أبو عصام أعطي (أربعة) دقائق، فمن العدالة المساواة بينهما فلذلك أطالب بموجب نقطة النظام والعدالة تحت هذه القبة أن تكمل الأربعة دقائق كما سمحت للحكومة بذلك وشكراً.

معالي رئيس المجلس :

أولاً هذه قضية بت فيها هذا المجلس وأنت تخالف رأي المجلس اللي فصل فيها قبل جلستين، هذا إقتراح ظهر من بعض زملائنا في المجلس وصوتوا عليه وأقرّ بأكثرية المجلس أن يلتزم كافة أعضاء المجلس بالدقيقتين، إذا كان كل جلسة وبدنا نطرح القضية ومرة نسويها دقيقتين ومرة أربعة ومرة نسويها ستة فهذه قصة ما راح نخرج منها.

السيدة توجان فيصل : ما عاد مجلسنا يا أبي هائل.

معالي رئيس المجلس : المساواة فسي احترام رأي المجلس.

السيدة توجان فيصل :

أعطي الحكومة دقيقتين، أما أن تتحكم الحكومة فينا إلى هذا الحد الصريح.

معالي رئيس المجلس : الاستاذ فواز الزعبي

السيدة توجان فيصل :

معنى الاعلام العالمي الاعلام الحر والجريء لمحاربته تزوير الاعلام المحلي الذي يتم بأوامر منهم.

معالي رئيس المجلس : تفضل يا استاذ الزعبي

السيد فواز الزعبي :

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه نستعين

معالي السيد الرئيس

السادة الزملاء

أرجو أن أضع بين يدي الحكومة قضية بعض الأراضي الحدودية الأردنية والموضوعة تحت تصرف قواتنا المسلحة، وقد حملني

عدداً من المواطنين في لواء الرمثا من مالكي هذه الأراضي مطلبهم بحقوقهم في هذه الأراضي وتفويت المنفعة منذ أكثر من ربع قرن، رغم أنهم يدفعون الضرائب عنها، حيث حرموا من الإنتفاع من أراضيهم أو إمكانية بيعها علماً بأنها كانت المصدر الوحيد لرزقهم، لذا فهم يلتمسون من الحكومة الرشيدة وسيادة الشريف شخصياً.

كما أرجو من معالي وزير المياه والري وهو الذي أثبت جدارته ونشاطه وأهل ثقتنا واحترامنا أن ينهي موضوع إيصال المياه من الآبار المحفورة حديثاً في لواء الرمثا قبل حلول فصل الصيف حيث الطلب المتزايد على المياه مع تقديرنا لكل الجهود المبذولة من معاليكم في اللواء لمعالجة المشاكل المائية وشكراً.

معالي رئيس المجلس : آخر المتحدثين الشيخ عبد العزيز جبر.

هكذا من الأشهر

السيد عبد العزيز جبر :

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس

حضرات الزملاء الكرام

أريد أن أذكر بقضايا أوصى بها مجلسكم الكريم قدمها للحكومة منها أوصت لجنة الحريات بضرورة التعامل مع قضايا الجنسية وجوازات السفر بأكبر قدر من الحكمة والالتزام الكامل بالقوانين والأنظمة تؤكد اللجنة على مدى حساسية التعامل مع هذا الشأن لضمان الاستقرار النفسي لجميع المواطنين، من هذا المنطلق ومحافظة على توصيات مجلسكم الكريم والعمل على تنفيذها، أود أن أشير إلى العديد من التوصيات التي تحتاج إلى متابعة مع الحكومة من أجل تنفيذها وإلا أصبحت حبرا على ورق ولا سيما أصحاب الجوازات التي انتهت مدتها وهم خارج البلاد ولم تجدد هذه الجوازات لأن الجهات المختصة رفضت تجديدها كما

رفضت منح هؤلاء المواطنين وثائق مرور اضطرارية، وهناك قضايا موجودة الآن في لجنة الحريات وبعثت رسائل إلى وزارة الداخلية ولم يأتي الجواب بعد مرور (ثلاثة) أشهر أجد من واجبي أن أشير إلى قضية أخرى حاولت متابعتها ورفعت مذكرة إلى معالي رئيس مجلس النواب لتذكيره بمتابعتها وهي من توصيات المجلس الحادية عشر، ألا وهي التزام الحكومة بالتعويض على المواطنين الذين سلموا أسلحتهم الأوتوماتيكية للحكومة ولغاية الآن لم يظهر أي أثر عملي لذلك الإلتزام بدفع الثمن رغم مرور أكثر من (ثلاث) سنوات، وقد أوشكت أن تصبح في طي النسيان .

الثالثة أذكر أيضاً من توصيات المجلس بناءً على تقرير لجنة التموين أن تصرف كابونات الحكم لكل عائلة يقل متوسط دخل الفرد فيها عن (مائة) دينار، هذه أيضاً من توصيات المجلس أرجو أن تشكل لجنة لمتابعة توصياتكم شكراً.

السيد الأمين العام :

٣ - الردود على الأسئلة:

١ - كتاب معالي وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة رقم (١٨٦٣٩) تاريخ ١٩٩٥/٨/٢١، جواباً على السؤال رقم (٢١٩) المقدم من سعادة النائب السيد إبراهيم سمارة الزعبي.

بسم الله الرحمن الرحيم

مجلس النواب

تاريخ : ١٩٩٥/٧/٢٣ م

الموافق : ٢٥ / صفر / ١٤١٦ هـ

معالي رئيس المجلس

النواب الأكرم

رقم السؤال: ٢١٩

أرجو التكرم بتوجيه السؤال التالي إلى معالي وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة.

١ - أرجو تزويدي بالأسس والقواعد التي يتم على أساسها تعيين مدراء البلديات.

٢ - كيف يتم التنسيب بتعيين مدير البلدية وما هي الإجراءات التي تسبق عملية التعيين ومن هم

معالي رئيس المجلس : الزملاء
تحدث (سبعة) من الزملاء فيما يستجد من أعمال وبقي لدى قرابة (تسعة) زملاء للحديث وهم السادة : -
حماد أبو جاموس، بسام العموش، عبد الكريم الدغمي، سليمان السعد، عبد الرحيم العكور، عبد المنعم أبو زنت، أحمد الكوفحي، نزيه عمارين، علي الشطي.

سأبدأ بهم في بداية الجلسة القادمة، نعود إلى جدول الأعمال.

السيد الأمين العام :

٢ - تلاوة الإجازات والإعذارات

١ - طلب معذرة مقدم من سعادة النائب بدر الرياطي المحترم.

ب - طلب معذرة مقدم من

سعادة النائب الدكتور همام سعيد المحترم.

معالي رئيس المجلس :

هل يوافق المجلس الكريم على

معذرة السادة النواب؟

الجميع : موافقون.

هكذا من أهل

المخولون بذلك بموجب الأنظمة والقوانين المرعية.

٢ - ما هي الإجراءات التي تم بموجبها تعيين مدير بلدية الرمثا مع بيان تاريخ التنسيب بتعيينه ومن الذي قام بتنسيبه.

٤ - هل سبق وإن تم تنسيب أشخاص آخرين بتعيينهم بهذا الموقع وتواريخ أقدم.

٥ - يرجى تزويدي بكافة الوثائق والكتب المتعلقة بذلك خلال المهلة القانونية.

واقبلوا فائق الاحترام

النائب

إبراهيم سمارة الزعبي

بسم الله الرحمن الرحيم

مجلس النواب

الرقم : ١٧٩١/٢٧/١٦/٣

تاريخ : ١٩٩٥/٨/٦

معالي وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة

أبعث إليكم صورة عن السؤال رقم (٢١٩) تاريخ ١٩٩٥/٧/٣٠

والمقدم من سعادة النائب السيد إبراهيم سمارة الزعبي.

أرجو الإطلاع والإجابة عليه ضمن المدة القانونية.

واقبلوا الاحترام،

م. سعد هائل السرور

رئيس مجلس النواب

بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة الشؤون البلدية والقروية والبيئة

الرقم : م / ٦ / ١٨٦٣٩

تاريخ : ١٩٩٥/٨/٢١

معالي رئيس مجلس النواب :

إشارة لكتابكم رقم

١٧٩١/٢٧/١٦/٣ تاريخ ١٩٩٥/٨/٦

والمرفق به طياً صورة عن السؤال

رقم (٢١٩) تاريخ ١٩٩٥/٧/٣٠

والمقدم من سعادة النائب إبراهيم

سمارة الزعبي والمتعلق بتعيين مدير

بلدية الرمثا.

أرجو أن أبين الإجابة على

السؤال المشار إليه ضمن المدة

القانونية على النحو التالي :-

أولاً : إن أحكام الفقرة الثالثة

من المادة (٤٢) من قانون البلديات المعمول به تبين الإجراءات التي يتم بموجبها تعيين مدراء البلديات والتي تنص على ما يلي :

١ - لمجلس الوزراء بتنسيب من الوزير أن يحدد البلديات التي يجب أن يعين لكل منها مدير.

ب - يعين المدير بقرار من الوزير بناء على تنسيب لجنة من المتصرف والرئيس ونائب الرئيس، وتحدد شروط تعيينه وحقوقه والتزاماته واتخاذ الإجراءات التأديبية بحقه وإنهاء خدماته بموجب الأنظمة المعمول بها.

وعملاً بأحكام البند (١) من هذه الفقرة قرر مجلس الوزراء المنوقر بناء على تنسيبي تعيين مدراء للبلديات في مراكز المحافظات والألوية وسنداً لأحكام البند (ب) من هذه الفقرة وبناء على تنسيب اللجنة المعنية قررت تعيين مدير لبلدية الرمثا.

ثانياً : إن الإجراءات التي

اتخذت من أجل تعيين مدير بلدية الرمثا تمت على النحو التالي :-

١ - لقد تم تنسيب من قبل متصرف لواء الرمثا بموجب كتابه رقم ١٥٤١ تاريخ ٩٥/٦/١٢ والمرفق صورة عنه بثمانية أشخاص خمسة منهم مدنيين وثلاثة من المتقاعدين العسكريين حيث نسب بالسيد محمد محمد الحجي كاختيار أساسي من بين المدنيين وبالسيد نواف كريم حسين عطير من بين العسكريين وترك الأمر للوزارة لاختيار أحدهم.

٢ - ثم قام متصرف لواء الرمثا برفع الاستدعاء المقدم إليه من السيد محمد جميل عوض أحمد سمارة والذي يلتزم فيه تعيين مديراً لبلدية الرمثا إلي بدون تنسيب بموجب كتابه رقم ٢/٤/١/الرمثا ١٦٠٨/ تاريخ ١٩٩٥/٦/١٩ والمرفق صورة عنه.

٣ - ثم قام متصرف لواء الرمثا برفع الاستدعاء المقدم إليه من السيد أحمد فلاح محمد الذيابات

هكذا من الأشغال

والذي يطلب فيه تعيينه مديراً لبلدية الرمثا الي بدون تنسيب.

٤ - ثم قام متصرف لواء الرمثا بموجب كتابه رقم ١/٤/٢٠٠٠ / الرمثا / ١٦٦٧ تاريخ ١٩٩٥/١/٢٦ والمرفق صورة عنه بالتنسيب الي بتعيين السيد محمد محمد الحجي مديراً لبلدية الرمثا بناء على تنسيب رئيس لجنة بلدية الرمثا بتعيين السيد محمد محمد الحجي مديراً لبلدية الرمثا بناء على كتابه رقم ١٠٢٥/٤٣ تاريخ ٩٥/١/٢٦ والمرفق صورة عنه.

٥ - ويتاريخ ٩٥/١/٢٦ نسبت اللجنة المعنية وبموجب كتاب المتصرف ١/٤/٢٠٠٠ / الرمثا / ٧٦٦١ تاريخ ١٩٩٥/١/٢٦ بتعيين محمد محمد الحجي مديراً لبلدية الرمثا والمرفق صورة عنه.

٦ - ويتاريخ ١٩٩٥/٧/١ نسبت اللجنة المعنية بتعيين السيد محمد جميل عوض سمارة مديراً لبلدية الرمثا. ٧ - أكد متصرف لواء الرمثا

بموجب كتابه رقم ١/٤/٢٠٠٠ / الرمثا / ١٨٦٩ تاريخ ١٩٩٥/٧/١٠ على تعيين السيد محمد محمد الحجي مديراً لبلدية الرمثا.

٨ - وبناء على تنسيب اللجنة المعنية وتأكيد متصرف لواء الرمثا بكتابة المبين أعلاه قررت تعيين السيد محمد محمد الحجي مديراً لبلدية الرمثا.

ثالثاً : ويتضح مما تقدم بيانه وخاصة ما جاء بالبندين (٥) و (٦) من البنود المشار إليها أعلاه بأن إجراءات تعيين مدير بلدية الرمثا جاءت وفق ما تقتضيه أحكام الفقرة الثالثة من المادة (٤٢) من قانون البلديات المعمول به.

واقبلوا فائق الإحترام

نادر الظهيريات
وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة
بسم الله الرحمن الرحيم
وزارة الداخلية
متصرفية لواء الرمثا

الرقم : ١٥٤١

تاريخ : ١٩٩٥/١/١٢

معالي وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة

الموضوع / تعيين مدير بلدية الرمثا

إشارة لقرار مجلس الوزراء

المقرر في جلسته المنعقدة بتاريخ

١٩٩٥/٤/٨ واستناداً للفقرة ٣/ج

من المادة ٤٢ من قانون البلديات رقم

٢٩ لسنة ١٩٥٥، أرجو أن أنسب

لمعاليكم أسماء من تقدم لهذه

الوظيفة من العسكريين والمدنيين

ممن يحملون الشهادات الجامعية

أوما يعادلها للتركز والإيعاز بإجراء

اللازم.

وتفضلوا بقبول فائق الإحترام

د. عارف أبو كركي

متصرف لواء الرمثا

العسكريين :

١ - نواف كريم حسين عطير /

أساسي / عقيد متقاعد

٢ - محمد خلف رشدان / عقيد

متقاعد

٣ - أحمد عواد مياس / مقدم متقاعد

المدنيين الجامعيين :

١ - محمد محمد الحمد الحجي /

أساسي

٢ - محمد يوسف مفلح الزعبي

٣ - محمود محمد سليم الزعبي

٤ - أحمد فلاح الذيابات

٥ - موسى جابر مصطفى الذيابات

بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة الداخلية

متصرفية لواء الرمثا

الرقم : ١ / ٤ / ٢٠٠٠ / الرمثا / ١٦٠٨

التاريخ : ١٩٩٥/١/١٩

معالي وزير الشؤون البلدية

والقروية والبيئة

تقدم إلي السيد محمد جميل

عوض أحمد سمارة من الرمثا

باستدعاء يلتزم فيه تعيينه مديراً

«بلدية الرمثا كونه متقاعد وبرتبة

مقدم حسب المرفقات.

أرجو معاليكم التلطف بالإطلاع

وإجراء ما ترويه مناسباً.

وتفضلوا بقبول فائق الإحترام

د. عارف أبو كركي

متصرف لواء الرمثا

هكذا من المأهول

بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة الداخلية

متصرفية لواء الرمثا

الرقم : ١ / ٤ / ٢ / الرمثا / ١٦٦٧

التاريخ : ١٩٩٥/٦/٢٦

معالي وزير الشؤون البلدية

والقروية والبيئة

الموضوع/ تعيين مدير لبلدية الرمثا

أرفق بطيه نسخة عن كتاب

رئيس لجنة بلدية الرمثا رقم

١٠٢٥/٤٣ تاريخ ١٩٩٥/٦/٢٦

والمتضمن التنسيب بتعيين السيد

محمد محمد الحجي مدير للبلدية

وحيث أن المذكور يحمل الشهادة

الجامعية الأولى وشهادة مساحة

وحساب كميات ومن ذوي الخبرة

الطويلة في هذا المجال ومن أختار

السيرة الحسنة، أنسب المذكور لهذا

الموقع راجياً التلطف بإجراء اتكم

لطفاً

وتفضلوا بقبول فائق الإحترام

د. عارف أبو كركي

متصرف لواء الرمثا

بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة الشؤون البلدية والقروية والبيئة

بلدية الرمثا

الرقم : ٤٣ / ١٠٢٥

التاريخ : ١٩٩٥/٦/٢٦

عطوفة متصرف لواء الرمثا

الموضوع/ تعيين مدير لبلدية الرمثا

أرجو أن أنسب لعطوفتكم

تعيين السيد محمد محمد الحمد

الحجي مديراً لبلدية الرمثا حيث

المذكور يحمل الشهادة الجامعية

الأولى ومن ذوي الخبرة الطويلة

ويتمتع بالسيرة الحسنة في البلدة،

أرجو التلطف بمخاطبة معالي وزير

الشؤون البلدية والقروية والبيئة

بالموافقة.

واقبلوا فائق الإحترام

د. عارف أبو كركي

رئيس لجنة بلدية الرمثا

بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة الداخلية

متصرفية لواء الرمثا

الرقم : ١ / ٤ / ٢ / الرمثا / ٧٦٦١

التاريخ : ١٩٩٥/٦/٢٦

معالي وزير الشؤون البلدية

والقروية والبيئة

الموضوع/ تعيين مديراً لبلدية

الرمثا.

إشارة لكتاب معالي وزير

الداخلية رقم ٢٥٠٣٩/٢/٥ تاريخ

١٩٩٥/٤/١٦ المتضمن موافقة

مجلس الوزراء الموقر في جلسته

المنعقدة بتاريخ ١٩٩٥/٤/٨ على

تنسيب معالي وزير الشؤون البلدية

والقروية والبيئة بتعيين مدراء

البلديات.

أقدم لمعاليكم بطيه نسخة عن

كتاب رئيس لجنة بلدية الرمثا رقم

١٠٢٥/٤٣ تاريخ ١٩٩٥/٦/٢٦

والمتضمن التنسيب بتعيين السيد/

محمد محمد الحمد الحجي مديراً

لبلدية الرمثا وحيث أن المذكور يحمل

الشهادة الجامعية الأولى وشهادة

مساحة وحساب كميات ومن ذوي

الخبرة في هذا المجال ومن أصحاب

السيرة الحسنة، وبناء على قرار

اللجنة المشكلة لهذه الغاية والمرفق

طياً نسخة عنه.

أنسب لمعاليكم التكرم

بالموافقة على تعيين المذكور لهذا

الموقع راجياً التلطف بإجراء اتكم.

وتفضلوا بقبول فائق الإحترام

د. عارف أبو كركي

متصرف لواء الرمثا

نسخة / للسيد رئيس لجنة

بلدية الرمثا/ إشارة لإعلاءه.

بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة الداخلية

متصرفية لواء الرمثا

الرقم : ١ / ٤ / ٢ / الرمثا / ١٨٦٩

التاريخ : ١٩٩٥/٧/١٠

معالي وزير الشؤون البلدية

والقروية والبيئة

الموضوع/ مدير بلدية الرمثا

إشارة للمحادثة الهاتفية مع

معاليكم والتي جرت ظهر اليوم

بخصوص تعيين مديراً لبلدية الرمثا

ولاحقاً لكتبي السابقة بهذا

الخصوص أرجو أن أؤكد على ما

هكذا من الأشغال

جاء بكتابي رقم
١/٤/٢/الرمثا/٧٦٦١ تاريخ
١٩٩٥/٦/٢٦ الخاص بتعيين السيد
محمد محمد الحنف الحجي مديراً
للبلدية نظراً لتجربته بهذا المجال
ومؤهلاته العلمية والعملية.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

د. عارف أبو كركي

متصرف لواء الرمثا

معالي رئيس المجلس : الأستاذ

إبراهيم سمارة

السيد إبراهيم سمارة :

بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً معالي الرئيس

عند قراءتي لرد معالي وزير

الشؤون البلدية والقروية والبيئة على

سؤالي حول الاسس والقواعد التي

يتم على اساسها تعيين مدراء

البلديات في جدول أعمال هذا اليوم،

وانتي اود ان أشير إلى أنني غير

مقتنع بإجابة معالي الوزير الذي يريد

إقناعي بأن اقرب مسافة بين

النقطتين هو الخط المتعرج وليس
الخط المستقيم، حيث ظهر التناقض
الواضح في اتخاذ قرار التعيين من
خلال التباطق في القرار، بعد
تسليمي معالي الوزير كتاب متصرف
لواء الرمثا المؤرخ في (٩٥/٧/٦)
بناءً على طلبه ورغبة وبدا واضحاً أن
هناك موقفاً مقصوداً بتعيين شخص
آخر خلافاً لما وعد به معالي الوزير
مما انعكس على مصداقية النائب
وشكراً معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس : شكراً
لك، معالي وزير البلديات.

معالي وزير الشؤون البلدية
والقروية والبيئة :

شكراً سيدي الرئيس

أشكر سعادة الأخ والزميل

الذي أكن له كل إحترام وتقدير.

الحقيقة إن تعيين مدراء

البلديات هو حسب احكام القانون

وحسب ما تشير إليه الفقرة الثالثة

من المادة (٤٢) من قانون البلديات

وقد تم تعيين مدير بلدية الرمثا تماماً
كتعيين باقي مدراء البلديات في
المملكة إشارة إلى المادة المذكورة
وشكراً سيدي الرئيس .

معالي رئيس المجلس : شكراً ،
البند الذي يليه.

السيد الأمين العام :

٢ - كتاب معالي وزير الخارجية

رقم (٢٦٦٦) تاريخ ١٩٩٥/١٢/٢٧،

جواباً على السؤال رقم (٤١) المقدم

من سعادة النائب الدكتور ذيب

عبدالله.

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي رئيس مجلس النواب :

رقم السؤال : ٤١

أرجو التكرم بتوجيه السؤال

التالي إلى وزير الخارجية للإجابة

عنه خلال المدة المحددة في النظام

الداخلي.

نص السؤال:

لماذا تم طرد دبلوماسي إيراني

من الأردن وهل يخدم ذلك علاقة

الأردن بالدول الإسلامية وبدولة إيران
الإسلامية ولماذا هذا التصعيد مع
إيران، وهل يخدم ذلك مصلحة
الأردن؟

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

النائب

د. ذيب عبدالله

١٩٩٥/١٢/١١

بسم الله الرحمن الرحيم

مجلس النواب

الرقم : ٣/١٦/٢٨/٣١٠٣

التاريخ : ١٩٩٥/١٢/٢٤

معالي وزير الخارجية

أبعث لمعاليتكم صورة عن

السؤال رقم (٤١) تاريخ

١٩٩٥/١٢/١٨ المقدم من سعادة

النائب الدكتور ذيب عبدالله.

يرجى الاطلاع والإجابة عليه

ضمن المدة القانونية.

واقبلوا الاحترام

م. سعد هائل السرور

رئيس مجلس النواب

هكذا من المأهول

بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة الخارجية

الرقم : م ك / ٨ / ٤ / ٢٦١٦

تاريخ : ١٩٩٥/١٢/٢٧

معالي رئيس مجلس النواب

ومع الاحترام

اشارة لكتابكم رقم (٣١٠٣)

تاريخ ١٩٩٥/١٢/٢٤ ومرفقه السؤال

رقم (٤١) تاريخ ١٩٩٥/١٢/١٤

المقدم من النائب المحترم الدكتور

ذيب عبدالله، أرجو أن أبين أن

الدبلوماسي الإيراني المشار إليه لم

يطرد، بل أعلن عنه أنه شخص غير

مرغوب فيه، ولا اعتقد أن ذلك

يتعارض مع رغبتنا الأكيدة في بناء

علاقات ممتازة مع كافة الدول بما

فيها الدول الإسلامية على أسس من

الإحترام المتبادل وعدم الإخلال

بالمواثيق التي تحكم العلاقات

الدبلوماسية بينها، وإن مصلحة

الأردن تتحقق بالسر على استقراره

وسلامته وأمن شعبه.

مع فائق التقدير والإحترام

وزير الخارجية

عبد الكريم الكباريتي

معالي رئيس المجلس : الدكتور

ذيب عبدالله.

الدكتور ذيب عبدالله :

بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً معالي الرئيس

أشكر معالي وزير الخارجية

على إجابته.

ولكن مهمة السيد سعيد باطني

كانت قد انتهت، وكان ينبغي السفر

بعد أسبوع وكان من الممكن تركه

يسافر بدون ضجة تسيء إلى

العلاقات مع دولة إيران المسلمة.

إنني أطالب الخارجية بالمزيد

من الحرص على تقوية العلاقات مع

الدول الإسلامية ومنها إيران لأن ذلك

يصب في مصلحة الأردن.

وإنني أرى أن تعيين عالم جليل

ورجل خلق مثل الشيخ نوح سلمان

سفيراً للأردن في إيران هو خطوة

مباركة وموفقة من ملك البلاد وأرجو

الله أن تثمر خيراً في صالح الأردن

الحبيب وشكراً.

معالي رئيس المجلس : معالي

وزير الخارجية.

معالي وزير الخارجية :

أشكر الأخ الدكتور ذيب عبدالله

على سؤاله وعلى حرصه على أمن

واستقرار الأردن وأنا أعني تماماً أنه

من الأكثر رفضاً لمن يقولوا بأنهم

ما ليس بقلوبهم، وانتبه هذه الفرصة

لننقل أحر التعازي القلبية إلى الأخوة

أعضاء جبهة العمل الإسلامي

وأصدق المساواة بوفاة المرشد أبو

النصر تنزلت عليه شاييب الرحمة

وشكراً سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس : شكراً ،

السؤال الذي يليه.

السيد الأمين العام :

٣ - كتاب معالي وزير الصحة

رقم (١٤) تاريخ ١٩٩٦/١/١٣،

جواباً على السؤال رقم (٢٨) المقدم

من سعادة النائب السيد بدر

الرياضي.

بسم الله الرحمن الرحيم

التاريخ : ١٣ / رجب / ١٤١٦ هـ

الموافق : ٥ / كانون الأول / ١٩٩٥ م.

معالي رئيس مجلس النواب :

رقم السؤال: ٢٨

أرجو التكرم بتوجيه السؤال

التالي إلى معالي وزير الصحة

للإجابة عنه خلال المدة المحددة في

النظام الداخلي.

نص السؤال:

ما هي الإجراءات التي اتخذتها

وزارة الصحة للوقاية من مرض

الإيدز، وبخاصة في المناطق

السياحية ومنها العقبة والتي انتشر

فيها هذا المرض عن طريق بعض

السياح؟

وتفضلوا بقبول فائق الإحترام

النائب

بدر صالح الرياضي

نائب محافظتي معان والعقبة

بسم الله الرحمن الرحيم

مجلس النواب

الرقم : ٣٠٩٠ / ٢٨ / ١٦ / ٣

التاريخ : ١٩٩٥ / ١٢ / ٢٤

معالي وزير الصحة

أبعث لمعاليكم صورة عن

السؤال رقم (٢٨) تاريخ

١٩٩٥/١٢/١٤ المقدم من سعادة
النائب السيد بدر الرياطي.

يرجى الاطلاع والاجابة عليه
ضمن المدة القانونية.

واقبلوا الاحترام

م. سعد هائل السرور

رئيس مجلس النواب

بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة الصحة

الرقم : ١٤/٣/٤/٤

التاريخ : ١٩٩٦/١/١٣

معالي رئيس مجلس النواب :

تحية طيبة وبعد،،،

إشارة لكتاب معاليكم

رقم ٣٠٩٠/٢٨/١٦/٣ تاريخ

١٩٩٥/١٢/٢٤ ومرفقة صورة عن

السؤال رقم ٢٨ تاريخ

١٩٩٥/١٢/١٤ المقدم من سعادة

النائب السيد بدر الرياطي بخصوص

الإجراءات التي اتخذتها وزارة

الصحة للوقاية من مرض الإيدز.

أرجو أن أعلمكم أن وزارة

الصحة تقوم منذ عام ١٩٩١ بفحص

أي وافد غير أردني يود الإقامة في
الأردن لفترة تزيد عن الشهر وفي
حال إكتشاف مصاب من غير
الأردنيين يتم تسفيره فوراً، وإضافة
لهذه الإجراءات فإن الوزارة تقوم
بعقد دورات تدريبية للعاملين
الصحيين وخاصة في المناطق
السياحية، كما قامت الوزارة بعقد
ندوات تثقيفية للعاملين في مجال
السياحة وهي بصدد عقد ندوة خلال
الشهر الحالي للعاملين في القطاع
السياحي في مناطق العقبة والبتراء
ووادي رم لتعريفهم بالمرض
وخطورته وسبل الوقاية منه.

واقبلوا إحترامي

وزير الصحة

الدكتور عارف البطاينة

معالي رئيس المجلس : السؤال
الذي يليه.

السيد الأمين العام ٤ - كتاب

معالي وزير المالية رقم (١٠٣٩١)

تاريخ ١٩٩٥/٩/١٤، جواباً على

السؤال رقم (١٠٣) المقدم من

سعادة النائب السيد فواز الزعبي.

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس :

كنت قد طلبت بتاريخ

١٩٩٤/١٢/٢١ كشف من قسم

المساهمين في بنك القاهرة عمان

يبين رصيد مساهمة بنك البتراء في

بنك القاهرة عمان وعقود بيع وشراء

هذه الأسهم التي تمت من تاريخه

حتى الآن.

وقد وصلني كتاب معالي

محافظ البنك المركزي الأردني رقم

٣٩٧/٣٩٥٦ تاريخ ١٩٩٥/٢/١٢

مرفقاً به صورة عن كتاب بنك

القاهرة عمان رقم ٣٧ تاريخ

١٩٩٥/١/٣١، حيث بين الرد

تفاصيل عدد الأسهم التي كان بنك

البتراء ويملكها بتاريخ ٨/٨/٨٩،

وعدد الأسهم التي تم إحالتها اليه

بموجب قرار لجنة الأمن الإقتصادي

رقم ٩٠/٥ تاريخ ٩٠/٧/١٥ من

شركتي عبهرة والرمال، كما بين

الرد عدد الأسهم التي تم بيعها

وتواريخ بيع هذه الأسهم وأسماء

المشتريين لها.

إلا إنه يا معالي الرئيس لم يتم
إرفاق صور عن عقود بيع وشراء
هذه الأسهم كما طلبت، لأنها تبين
سعر شراء وبيع هذه الأسهم وبدونها
يصبح الوصول إلى الحقيقة
المنشودة أمراً عسيراً.

لهذا فإنني من أجل الوصول
إلى الحقيقة حول هذا الموضوع
أثبت الآن من خلال المجلس
إصراري وتمسكي باستكمال طلبي
المشار إليه والحصول على صور
عقود بيع وشراء كافة الأسهم
المذكورة في رد معاليه وبأسرع ما
يمكن.

النائب فواز الزعبي

بسم الله الرحمن الرحيم

مجلس النواب

الرقم : ١٥٧٦/٢٨/١٧/٣

التاريخ : ١٩٩٥/٧/١٥

معالي وزير المالية :

أبعث لمعاليكم صورة عن

المذكرة رقم (٦٦) تاريخ ١٩٩٥/٧/٨

المقدمة من سعادة النائب السيد

فواز الزعبي.

هكذا من المأمول

أرجو الإطلاع وإجراء المقتضى.

واقبلوا فائق الإحترام

م. سعد هائل السرور

رئيس مجلس النواب

بسم الله الرحمن الرحيم

مجلس النواب

الرقم : ٦٥/٢٤/١٦/٣

التاريخ : ١٩٩٥/٧

دولة رئيس الوزراء الأقدم :

أبعث لدولتكم صورة عن

السؤال رقم (١٠٣) تاريخ

١٩٩٤/١٢/٢٥ المقدم من سعادة

النائب السيد فواز الزعبي.

أرجو الإطلاع والإجابة عليه

ضمن المدة القانونية.

واقبلوا الإحترام،

م. سعد هائل السرور

رئيس مجلس النواب

بسم الله الرحمن الرحيم

التاريخ : ١٩٩٤/١٢/٢١

معالي رئيس مجلس النواب :

رقم السؤال : ١٠٣

أرجو التكرم بتوجيه السؤال

التالي إلى دولة رئيس الوزراء الأقدم

للإجابة عنه خلال المدة المحددة في

النظام الداخلي.

نص السؤال:

المطلوب للإطلاع على الحقيقة

كشف من قسم المساهمين في بنك

القاهرة عمان بيبين رصيد بنك البتراء

للاسهم التي يمتلكها بنك البتراء

وعقود بيع وشراء الأسهم التي تمت

من تاريخه حتى الآن.

وتفضلوا بقبول فائق الإحترام

النائب

فواز الزعبي

بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة المالية

عمان

٠١٠٣٩١

الرقم ١٣/٢٤/١٦/٣

التاريخ

معالي رئيس مجلس النواب

أشارة الى كتابي معاليكم رقم ١٥٧٦/٢٨/١٧/٣ تاريخ ١٩٩٥/٧/١٥ رقم ١٣/١٧/٢٩/١٨٥٧ تاريخ ١٩٩٥/٨/١٥ بموضوع المذكرة رقم (٦٦) الممنمة من سعادة النائب فواز الزعبي بموضوع طلبه الحصول على صورة من عقود بيع وشراء أسهم بنك البتراء عن مساهمته في رأسمال بنك القاهرة.

أرجو ان لرفق دليا كتاب عطفة مدير سوق عمان المالي رقم ٢١٨٩/١/١ تاريخ ١٩٩٥/٨/٢٧ ومرفقاته التي توضح الاجراءات التي تمت لبيع وتحويل اسهم بنك البتراء من مساهمته في رأسمال بنك القاهرة في عام ١٩٩١ وصور عن العقود وكتب التحويل التي تمت وتفاصيها كالآتي:

١- عقود تحويل (٢٢٠٣٧١) سهما عدد (٧) تم بيعها عام ١٩٩١ بواقع (١٥) دينار للمهم الواحد وهو يعادل السعر الدارج في الشهر الذي تم فيه البيع وتفاصيها مبرينه على النحو التالي:

اسم المحول	اسم المحال عليه	عدد الاسهم المباعة	تاريخ التحويل	سعر السهم/دينار
بنك البتراء	ناقد عودة الكرام	١٨٠٠٠	٩١/١٠/٧	١٥
بنك البتراء	ميرين صديق المصري	٩٩٧٦	٩١/١٠/٧	١٥
بنك البتراء	البنك الاردني للاستثمار	٢٠٠٠٠	٩١/١٠/٧	١٥
بنك البتراء	صندوق ادخار موظفي الدولة	١٠٠٠٠	٩١/١٠/٧	١٥
بنك البتراء	الحكمة	١٠٠٠٠	٩١/١٠/٧	١٥
بنك البتراء	نزار عبد الكريم دروزة	١٠٠٠٠	٩١/١٠/٧	١٥
بنك البتراء	خالد محمد ياسين الظهوري	١٠٠٠٠	٩١/١٠/٧	١٥
بنك البتراء	نجوى محمد ماضي	٥٢٣٩٥	٩١/١٠/٧	١٥
المجموع		٢٢٠٣٧١		

هكذا من الأشهر

يفيد الكتاب ان بيع هذه الاسهم قد تم بطريق المزاد بالظرف المختوم بعد ان تم الاعلان عن المزاد في الصحف المحلية في حينه والترويج لعملية البيع بكتب رسمية صدرت عن لجنة التصفية موجهة الى كافة البنوك والشركات المالية لحدتها على المشاركة في المزاد والترويج لها بين عملائها وقد تم اختيار البيع بالمزاد تحاشياً لاغراق سوق عمان المالي بهذا العدد الكبير من الاسهم الامر الذي سيؤدي الى تدهور الاسعار .

٢- كتاب سوق عمان المالي رقم ١٨٥٦/٨ تاريخ ١٩٩٥/٦/٢٢ بطلب نقل ملكية (١٠٠٠٠) سهم العائلة للسيد طلال الجاني لصالح بنك البتراء/ تحت التصفية .

ارجو التكرم بالادلاء .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

باسل جردانه
وزير المالية

نسخة: لمعالي محافظ البنك المركزي

سوق عمان المالي

الرقم
التاريخ
الواس
١٩٩٥/٨/٢٧
لبيع الاول/١١١٦

معالي وزير المالية الاكرم

تحية طيبة وبعد .

بالاشارة الى موضوع قيام بنك البتراء تحت التصفية ببيع اسهم في بنك القاهرة / عمان ارجو اعلام معاليكم بما يلي :-

اولاً: بلغ رسم مساهمة بنك البتراء (تحت التصفية) في بنك القاهرة / عمان في بداية عام ١٩٩١ (٢٢١٣٩١) سهماً وقد قام بنك البتراء بتاريخ ١٩٩١/١٠/٧ ببيع (٢٢٠٣٧١) سهماً بسعر (١٥) خمسة عشر ديناراً للسهم ، وبذلك اصبح رسم مساهمته (١٠٢٠) سهماً .

لقد اوردت لجنة تصفية بنك البتراء في البيان الصحفي الذي اصدريته ونشرته جريدة الدستور بتاريخ ١٩٩٥/٧/١٣ (والمرفق نسخة منه) ان عملية بيع (٢٢٠٣٧١) سهماً من اسهم بنك القاهرة / عمان تحت بطريقة المزايدة بالظرف المختوم وانه تم الاعلان عن المزايدة في الصحف المحلية في حينه وكذلك تم الترويج له بكتب رسمية صدرت عن البنك موجهة الى كافة البنوك والشركات المالية لحدتها على المشاركة في المزاد والترويج له بين عملائها ، وان لجنة التصفية احتارت في ذلك الوقت وبالتنسيق مع البنك المركزي الاردني ان يتم البيع بالمزاد تحاشياً لاغراق سوق عمان المالي بهذا العدد الكبير من الاسهم ، الامر الذي سيؤدي الى تدهور السعر .

وفيما يلي اشارة تداول سهم بنك القاهرة / عمان في السوق خلال شهر البيع والشهر الذي سبق عداية البيع والشهر الذي يلي عملية البيع :-

هكذا من الأشهر

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ مُحَمَّدٌ عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ
عَمَّ

عقد تحويل اسهم الشركات الاردنية المساهمة العامة المدرجة في لوائح سوق عمان المالية

مجلسه اول، پنجشنبه ۱۳۹۸

1. A.

١٥٠ - أحياء البرقية للعلم :
٢٠٠٠ - أحياء البرقية للعلم :
٢٠٠٠ - أحياء البرقية للعلم :

[illegible]

وإنما المال المذكور لرائق هذا العقد على شراء الأسهم حسب الشروط المبينة أعلاه ، وعلى أن يكون الحق في استيفاء المبلغ بتمامه ، وفقاً للملكية المرسلة في سجلات الشركة ، في التوزيع الذي تقرره الهيئة العامة في اجتماعها الذي توافق فيه

والتاريخ المذكور في هذا الموضع هو التاريخ الذي ذكره المؤلف في المتن وهو سنة ١٠٩٨

١- فنيق المال له (الشفوي)
 اسم المال هنا موردو الحرام
 عنوان :

فنيق المال (الباطني)
 اسم المال هنا موردو الحرام
 عنوان :

2011 / 2012 1. 1. 2012
 2011 / 2012 1. 1. 2012

فرضه که در این صورت

[Handwritten signature]

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم
معلمًا للناس في كل شيء
ممن

عقد تمويل الشركات الأردنية المساهمة العامة المدرجة في لوائح سوق عمان المالي

المسألة السادسة . بند القاهرة

99v -

٢٥٠ - : القيمة الوظيفية - ٢٥٠

سأجيبك يا بني، البشارة / كنت السعيدة

[illegible]

والحال له المذكور ولقد وصفت في القلم على تركه ان العمال لم منه حق ملكية هذه الاسهم بحسب جميع الشروط التي كنت
امال هذه الاسهم بقسامها عند تدليج هذا العقد .

وإنما المبدأ الذي ذكره إمامنا هذا هو أن كل شيء له أصله، وعلى أن يكون الحق في استنباط
الروح نجاء الشريعة، الملك لهم المجل في سجلات الشريعة، في التصاريح الذي تفرقه الهيئة العامة في اجتماعها الذي توافق في

على تجميع الأوراق - تاريخ: ...
 واداءه اياها بذلك التوقيع
 (المرتب) الموافق: ...
 ... سنة ١٩٩١

فروغ الفيل - الفيل : فروغ الفيل له (الشجر)
اسم الفيل له سائر من مبيع طاهر المصري
عنوانه :
رقم جواز السفر / الهوية :
مكان و تاريخ صدور :

تم تزويد

0.000000

هذا من اجل

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

تمتد تحويل اسهم الشركات الاردنية المساهمة
العامة المدرجة في لوائح سوق عمات المالي

باسم السيد المدير العام

اسم الشركة :
رقم السجل :
القيمة الدفترية للسهم :
أصل :
في مقابل مبلغ وقدره :
من :
العدد الى الحال له المذكور :
الى رقم :
والحال له المذكور ولفظ وصيته او الفم على ركنه او الحال لم منه حتى ملكية هذه الاسهم حسب جميع الشروط التي كنت
ادالك هذه الاسهم بقتسامها عند تقاضى هذا العقد .
والمحال له المذكور اوراق هذا العقد على شراء الاسهم حسب الشروط المبينة اعلاه ، وعلى ان يكون الحق في استيفاء
الربح لتمام الشركة ، انك السهم المسجل في سجلات الشركة ، في التصاريح الذي تفرده الهيئة العامة في اجتماعها الذي توافق فيه
على توزيع الارباح .
واشارة بذلك الى :
توقيع الممثل (الشفوي) :
اسم الممثل :
مؤد :
رقم جواز السفر / الهوية :
مكان وتاريخ الصدور :

تم توقيع هذا العقد في تاريخ :

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

تمتد تحويل اسهم الشركات الاردنية المساهمة
العامة المدرجة في لوائح سوق عمات المالي

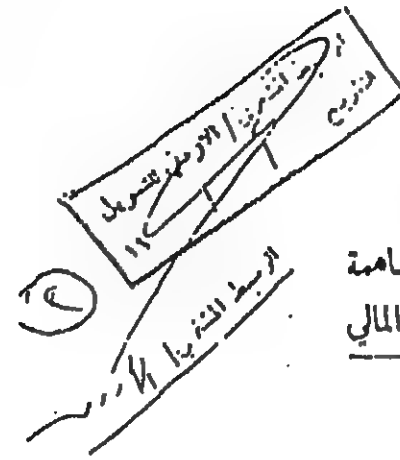
باسم السيد المدير العام

اسم الشركة :
رقم السجل :
القيمة الدفترية للسهم :
أصل :
في مقابل مبلغ وقدره :
من :
العدد الى الحال له المذكور :
الى رقم :
والحال له المذكور ولفظ وصيته او الفم على ركنه او الحال لم منه حتى ملكية هذه الاسهم حسب جميع الشروط التي كنت
ادالك هذه الاسهم بقتسامها عند تقاضى هذا العقد .
والمحال له المذكور اوراق هذا العقد على شراء الاسهم حسب الشروط المبينة اعلاه ، وعلى ان يكون الحق في استيفاء
الربح لتمام الشركة ، انك السهم المسجل في سجلات الشركة ، في التصاريح الذي تفرده الهيئة العامة في اجتماعها الذي توافق فيه
على توزيع الارباح .
واشارة بذلك الى :
توقيع الممثل (الشفوي) :
اسم الممثل :
مؤد :
رقم جواز السفر / الهوية :
مكان وتاريخ الصدور :

تم توقيع هذا العقد في تاريخ :

هكذا من الممثل

رئيس
لجنة
الادارة
المالية



عقد تحويل اسم الشركات الاردنية المسامة العامة المدرجة في لوائح سوق عمات المالي

الاسم الكامل للشركة:
رقم التسجيل:
الرمز:
أول اسم:
ثاني اسم:
في هذا بيان وفاء:
من:
الهدف من العمل المذكور:
الرقم:
والهدف من العمل المذكور:
املاك هذه الاسهم:
رأى الادارة:
الربح:
على توزيع الارباح:
والشعار:
لوائح القيد:
اسم العميل:
عنوان:
رقم جواز السفر:
مكان وتاريخ صدور:
اسم توكيل هذا البيان:
تاريخ:

هكذا من الشاهد

سوق عمان المالي
رقم:
التاريخ:
الموقع:

السيد / السيد ()

السادة / بك القاهرة / عمان الخمين

تحت يديه ومعه: ...

بالاشارة الى كتاب بنك البواء / تحت الصنفية رقم دح/٩٥/١٥٨ تاريخ ٩٥/١١/٢١
ومرفقه صورة عن قرار لجنة الصنفية رقم ٩٥/١٢٩ تاريخ ٩٥/٥/٨، وموضوعه: اتخاذ الاجراءات
اللازمة للعمل على نقل ملكية الاسهم العائدة للسيد طلال عبد الهادي الجلي، لدى شركة بنك
القاهرة / عمان البالغ عددها (١٠٠٠٠) عشرة الال سهم، لصالح بنك البواء / تحت الصنفية.
يرجى نقل ملكية الاسهم المسجلة في سجلاتكم باسم السيد طلال عبد الهادي الجلي، البالغ
عددها (١٠٠٠٠) عشرة الال سهم، والمحجورة لديكم، لصالح بنك البواء / تحت الصنفية، وتسجيلها
باسم بنك البواء / تحت الصنفية بموجب قرار لجنة الصنفية رقم (٩٥/١٢٩) تاريخ ٩٥/٥/٨، والتأشير
في سجلاتكم ما به ان هذا التحويل قد استثنى من التداول في السوق، على ان يتم اشعار السوق
بالسرعة الممكنة بنتيجة نقل ملكية الاسهم وتاريخه.

وتنظرا بقبول مائق الاحكام ...

سوق عمان المالي

نسخة: بنك البواء / تحت الصنفية

المرفقات:

- ١- صورة عن كتاب بنك البواء / تحت الصنفية المشار اليه اعلاه.
- ٢- صورة عن قرار لجنة الصنفية رقم ٩٥/١٢٩ تاريخ ٩٥/٥/٨.

بمكتب البترول / تحت النسيئة
الادارة العامة

١٠ / ١١

المادة ١٠٠٠: يجوز تعليق المانع المتغير متى
لا يخلو المانع من تعديلاته

رجوع المديون من بعد الإفلاس على تحمل ملكية الإيداع التي يملكها المدين
 خلال فترة الرقابة الخاصة بالمالية وذلك (10000) يوم عند الإيفاء يوم من
 اليوم ساء الصالح، فمما، التي أم ملك السداد / تحت التدقيق . ساء
 السداد : أي : إلا إذا انشأت للتحصيل الذي ليس في المحرك المحللة
 ساء : 1995/1/16

عماد سامر بغداد الأسماء قد اجتمعت على حالة العماد / تحت المظلة
 نظر من الشيخ بالمراد الحسن بهود فرار لحمة السطبة رقم 95/129
 تاريخ 19/7/8

جميع الحقوق محفوظة
الاحكام والالتزامات الواردة في هذا العقد
ملكية خاصة ولا يمكن نقلها

وَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ لَا حَسْرَةَ لِي بِهِ

[Handwritten signature]

م. ت. اعمو افاض
١٥/٦/٨٩

عالمنا مليء بجملة الكائنات الحية والنباتات والحيوانات

مجلس أمناء
الجامعة الأردنية
المسؤولين
أ. م. م. م.
أ. م. م. م.
أ. م. م. م.

البريد : طلال : الجدي :

المر إلى مذكرة لجنة بيع اموال المدينين رقم ل ب ٩٧/١ تاريخ
١٩٩٥/٥/٢ ، وارادوا اعلامكم بان لجنة الضميمة قررت ما يلي :-

رقم القرار : ٩٥/١٢٩
تاريخ الجلسة : ١٩٩٥/٥/٨

١٠٠٠/ - ١٠٠٠ سهم (عشرة آلاف سهم) على عهدة بنك البترول، مساهم
الاجمالي مئاداره - ١٠٠٠/ - دينار (فقط البنك دينار) علما بان
الاحالة تمت عن طريق التوقيع بالمرءه البنكيه.

لا حول ولا ايدكم

الموافق ١٥/١٢/١٤٤١هـ

نسخة الى :-

- ١- مكتب المدير العام للمطبعة
- ٢- المطبعة وأدارة التدقيق الداخلي
- ٣- مكتب المدير العام
- ٤- السيدات المتقدمات
- ٥- السيدات ذوات الدخل

জৈন

الرجوع الى التاريخ / المجلد الثاني

۱- در هر یک از این موارد، نام و نام خانوادگی را بنویسید.
 ۲- در هر یک از این موارد، نام و نام خانوادگی را بنویسید.
 ۳- در هر یک از این موارد، نام و نام خانوادگی را بنویسید.

[illegible]

16/11/20

[illegible][illegible][illegible]

۱۰۰

مرفق رقم (٢)

تمت دعوى عرض إصدار المزاود بزيادة على مقدار الأسهم من قبل
المستثمرين / الزكيات ... تحت إشراف ...
في جلسة المزاود ...

المزاود	بالدينار	توزيع المزاود	توزيع المزاود
١	١٠٠	١	١
٢	١٠٠	٢	٢
٣	١٠٠	٣	٣
٤	١٠٠	٤	٤
٥	١٠٠	٥	٥
٦	١٠٠	٦	٦
٧	١٠٠	٧	٧
٨	١٠٠	٨	٨
٩	١٠٠	٩	٩
١٠	١٠٠	١٠	١٠
١١	١٠٠	١١	١١
١٢	١٠٠	١٢	١٢
١٣	١٠٠	١٣	١٣
١٤	١٠٠	١٤	١٤
١٥	١٠٠	١٥	١٥
١٦	١٠٠	١٦	١٦
١٧	١٠٠	١٧	١٧
١٨	١٠٠	١٨	١٨
١٩	١٠٠	١٩	١٩
٢٠	١٠٠	٢٠	٢٠

تمت دعوى عرض إصدار المزاود بزيادة على مقدار الأسهم من قبل
المستثمرين / الزكيات ... تحت إشراف ...

هكذا من الأشغال

١٧١٠٠٠٠٠ ١٥/١٦ ١٠٠٠٠٠٠٠
١٥٦٠٠٠ ١٥/١٦ ١٠٠٠٠٠٠٠

إشعار نهائي
هناك من بنك البتراء / تحت التصفية
الى المدين السيد طلال عبدالهادي الجلبي
لقد صدر قرار لجنة التصفية باحالة اسهمكم في
بنك القاهرة عمان والبالغة عشرة الاف سهم
على بنك البتراء/ تحت التصفية بمبلغ ١٠٠٠
دينار.
وعليه فان حقاكم حسب التعليمات النافذة
مراجعة مقرر لجنة بيع الاموال الاولى لاسترداد
هذه الاسهم خلال ثلاثين يوما من تاريخ تبليغكم
هذا الاشعار بواسطة النشتر مقابل قيامكم
بتسديد مديونيتكم.
بنك البتراء/ تحت التصفية

١٥٠٠٠٠٠ ١٥/١٦
١٥٦٠٠٠ ١٥/١٦

يفرضون علي التفتيش في المستندات والتتقيب عن المعلومات من جهات أخرى.

ومن مراجعتي لميزانية بنك البتراء التي جهزها مدقق حسابات البنك كما بتاريخ ١٩٨٩/٨/٢، وبتاريخ ١٩٩٠/٧/٢١، اكتشفت أن بنك البتراء كان يملك (٩٤٣٦٥) سهماً في رأسمال بنك القاهرة - عمان بتاريخ ١٩٨٩/٨/٢، وأصبحت (٢٤٣٧١) سهماً بتاريخ ١٩٩٠/٧/١٩، ولم تصلني أية معلومات عن الفرق الضائع بين هذين الرقمين ولدي الوثيقة موجودة. ومن مراجعتي لكتاب معالي وزير المالية رقم ١٠٣٩١/١٩/٢ المؤرخ في ١٩٩٥/٩/١٤، المرسل إلى معالي رئيس مجلس النواب، تبين لي أن البنك الذي كان يملك فقط (٢٤٣٧١) سهماً بتاريخ ١٩٩٠/٧/١٩ قد باع (٢٢٠٣٧١) سهماً في رأسمال بنك القاهرة - عمان، وطبعاً لم تصلني أية معلومات عن مصدر هذه الأسهم التي أصبح

البنك يمتلكها بعد إعلان تصفيته وهذا موجود على جدول الأعمال.

وكما ترون، فإن الأمر مُحير ويثير ألف سؤال وسؤال. ومن أجل معرفة أسباب إخفاء هذه المعلومات والبيانات التي بدونها لا يمكن لأحد أن يصل إلى الحقيقة، قمت بالبحث والتفتيش بين كل الأوراق التي وصلتني حول قضية بنك البتراء، حتى اكتشفت ما يلي :-

أولاً: فعلاً كان بنك البتراء يملك (٩٤٣٦٥) سهماً في رأسمال بنك القاهرة - عمان بتاريخ ١٩٨٩/٨/٢، وأصبحت (٢٤٣٧١) سهماً بتاريخ ١٩٩٠/٧/١٩ نتيجة ما يلي :-

١ - تم بيع (٧١٥٢٧) سهماً من هذه الأسهم خلال الفترة من ١٩٨٩/٨/٢ حتى ١٩٩٠/٧/١٩، بأمر من لجنة الإدارة و/أو معالي محافظ البنك المركزي.

ب - تم شراء (١٦٣٣) سهماً خلال نفس الفترة المذكورة من قبل لجنة الإدارة و/أو معالي المحافظ.

وطبعاً، لم تصلني كما طلبت، أية معلومات عن شراء هذه الأسهم من أجل عدم معرفة سعر شرائها وأسماء بائعيها.

ثالثاً : تملك بنك البتراء أسهم المدين طلال الجليبي (مقابل ألف دينار)، نتيجة معلومات وصلت إلى إدارة البنك تفيد بأن الأسهم المسجلة باسم طلال الجليبي هي ملك لشركة الرمال التجارية المدينة لبنك البتراء، والتي تم نقل ملكية أموالها إلى البنك بموجب القرار رقم ٩٠/٥، عمأ بأن نفس المعلومات كانت قد وصلت إلى بنك البتراء عن أسهم شخص آخر.

معالي رئيس المجلس :

أخ فواز ورد في حديثك كثير من القضايا تتعلق في لجنة التصفية وكما تعلم أنت أثرت هذا الموضوع وحل برمته إلى القضاء، ولكي لا نقع في خطأ ونتجاوز أنظمتنا وقوانيننا، أية قضية معروضة أمام القضاء لا يجوز الحديث فيها في هذا المجلس، وإذا رغبت أن تتحدث في

وطبعاً، لم تصلني كما طلبت، أية معلومات عن بيع وشراء هذه الأسهم، وطبعاً لا بد أن يعود السبب في ذلك السعر لسعر البيع وسعر الشراء وأسماء البائعين والمشتريين.

ثانياً : فعلاً كان البنك يملك (٢٤٣٧١) سهماً بتاريخ ١٩٩٠/٧/١٩، وهو الرقم الذي أكدته الكشف رقم (٢٠٢٠) المرفق مع تقرير مدقق حسابات بنك البتراء وصحيح أيضاً أن البنك باع (٢٢٠٣٧١) سهماً بتاريخ ١٩٩١/١٠/٧، وبقي لدى البنك بذلك التاريخ (١٠٢٠) سهماً، نتيجة ما يلي:

أ - اشترى البنك (١٩٧٠٠٠) سهماً من الشركات التي تم نقل ملكية أموالها إلى بنك البتراء بموجب قرار لجنة الأمن الإقتصادي رقم ٩٠/٥ المؤرخ في ١٩٩٠/٧/١٥، بسعر (١٩) دينار لكل سهم.

ب - بقي باسم البنك عشرون سهماً، ونتيجة خطأ محاسبي مع أحد عملاء البنك.

هكذا من المأهول

زاوية من الموضوع لم تذهب إلى القضاء فلك هذا، لكن ما أرسل إلى القضاء أرجو أن لا تتحدث فيه لأننا وضعناه بين يدي القضاء. السيد فواز الزعبي : هذه لم تذهب للقضاء ومتعلق بنفس القضية. معالي رئيس المجلس : تفضل. السيد فواز الزعبي :

رابعاً: لقد تم رسلة أسهم بنك القاهرة - عمان بتاريخ ١٩٩٤/١١/١٥، كما تم تفتيت هذه الأسهم بتاريخ ١٩٩٤/١٢/١٠، وذلك وفقاً لكتاب سوق عمان المالي رقم ٢١٨٩/١/١، المـؤرخ في ١٩٩٥/٨/٢٧، والموجه إلى معالي وزير المالية.

وتبعاً لذلك، فإن السهم الواحد من أسهم بنك القاهرة - عمان (الذي كان قيمته الاسمية خمسة دنانير) قبل الرسلة والتفتيت، أصبح عشرة أسهم قيمة السهم الاسمية دينار واحد بعد هذه الرسلة وهذا التفتيت.

وحيث أن سعر السهم حالياً في سوق عمان المالي، يقارب مبلغ أربعة دنانير وخمسمائة فلس، وحيث أن كل سهم كان يملكه بنك البتراء قبل الرسلة والتفتيت يعادل عشرة أسهم حالياً، فإن قيمة سهم بنك البتراء في ذلك البنك يعادل قيمة عشرة أسهم ويساوي مبلغ (٤٥) ديناراً لكل سهم.

معالي الرئيس
زملائي المحترمين

لو تم إرسال البيانات والمعلومات التي طلبتها كاملة لتبين لكم أن معالي المحافظ و/أو لجنة إدارة البنك و/أو لجنة تصفيته قد دفعت نقداً من أموال الخزينة مبلغاً يقارب (٨٠٠.٠٠٠) دينار إلى أشخاص تم اختيارهم، وتمليكهم (٢٢٠.٣٧١) سهماً بسعر (١٥) دينار لكل سهم، في الوقت الذي دفعوا ثمن كل سهم منها مبلغ (١٩) دينار، بالرغم من كل الصلاحيات التي أعطيت للمحافظ في تقدير الأموال

التي آلت إلى البنك بموجب القرار رقم ٩٠/٥.

لقد تبرعت لجنة الإدارة ومعالي المحافظ من مال الخزينة العامة، بمبلغ (٨٠٠.٠٠٠) ألف دينار أردني إلى الأشخاص الذين وردت أسمائهم في كتاب معالي وزير المالية، وهم: - نافذ عودة الكرام بمبلغ (٧٢.٠٠٠) دينار فرق سعر (١٨.٠٠٠) سهم.

- سيرين صبيح المصري بمبلغ (٢٩.٩٠٠) دينار فرق سعر (٩.٩٧١) سهم.

- البنك الأردني للاستثمار بمبلغ (٨٠.٠٠٠) دينار فرق سعر (٢٠.٠٠٠) سهم.

- صندوق إخبار موظفي أدوية الحكمة بمبلغ (٤٠.٠٠٠) دينار فرق سعر (١٠.٠٠٠) سهم.

- نزار عبد الكريم دروزة بمبلغ (٤٠.٠٠٠) دينار فرق سعر (١٠.٠٠٠) سهم.

- خليل التلهوني بمبلغ (٤٠.٠٠٠) دينار فرق سعر (١٠.٠٠٠) سهم.

- نجوى ماضي بمبلغ (٢١.٠٠٠) دينار فرق سعر (٥.٢٩٥) سهم.

معالي الرئيس
زملائي المحترمين

نتيجة بيع بنك البتراء للأسهم التي كان يملكها، وتلك التي آلت ملكيتها له بعد تصفيته من الشركات المدينة، بالأسعار المتدنية في ذلك الوقت، وعدم الاحتفاظ بها حتى يومنا هذا فقد خسر البنك، وبالتالي خسرت خزينة الدولة المبالغ التالية:

١ - مبلغ (١٤) مليون دينار أردني، نتيجة فرق سعر بيع (٧١.٥٢٧) سهماً من هذه الأسهم التي تم بيعها بسعر (٢٥) دينار لكل سهم، خلال الفترة من ١٩٨٩/٨/٢ حتى ١٩٩٠/٧/١٩.

٢ - مبلغ (٦٦) مليون دينار أردني نتيجة فرق سعر بيع (٢٢.٣٧١) سهماً من هذه الأسهم تم بيعه بسعر (١٥) دينار لكل سهم، بتاريخ ١٩٩١/١٠/٧.

إن هذه الخسائر التي حدثت

هكذا من الأشغال

نتيجة إستعجال إدارة البنك ومعالي المحافظ ببيع هذه الأسهم إلى أشخاص إختاروهم بأنفسهم، وهم المفروض أن يكونوا العالمين بأسعار هذه الأسهم وأهميتها، قد أضعوا على الخزينة هذه المبالغ، من أجل زيادة خسائر بنك البتراء، وإظهار النتائج على شكل يرتضونه، بغض النظر عن خسارة الخزينة وعيب المواطن ومصلحة الوطن.

إنني أثبت إصراري على حصولي على المعلومات والبيانات المطلوبة والتي لم تصلني بخصوص مساهمة بنك البتراء لأسهمه في بنك القاهرة - عمان وهي :-

١ - صورة عن عقود بيع بنك البتراء لأسهمه في بنك القاهرة - عمان خلال الفترة من ١٩٨٩/٨/٢ حتى ١٩٩٠/٧/١٩م.

٢ - صورة عن عقود شراء بنك البتراء لأسهم بنك القاهرة - عمان خلال نفس الفترة أو القيمة التي دفعها ثمناً لكل سهم واسم الذي باع تلك الأسهم.

٣ - صورة عن عقود شراء و/أو قرار تحويل (١٩٧٠٠٠) سهم من رأسمال بنك القاهرة - عمان، خلال الفترة من ١٩٩٠/٧/١٩ حتى ١٩٩١/١٠/٧، واسم البائع و/أو المحول، والقيمة المدفوعة من البنك لهذه الأسهم، وأية معلومات أخرى بشأنها.

٤ - صورة عن المعلومات التي وصلت إلى بنك البتراء وعن أسهم المدين طلال الجليبي في رأسمال بنك القاهرة - عمان، والتي أعلنت أنها ملك لشركة الرمال التجارية المدينة لبنك البتراء، والتي نقلت ملكية أموالها إلى البنك بالقرار رقم ٩٠/٥، مع التعليلات التي وصلت إلى البنك عن أسهم لشخص آخر بنفس البنك وب نفس الصفات والمواصفات.

ونظراً لقرار إحالة ملف بنك البتراء إلى القضاء، وحيث أن قصة هذه الأسهم هي جزء أساسي من تلك القضية، فإنني أرجو تحويل كافة المستندات المتعلقة بهذا السؤال إلى

النائب العام، استكمالاً للملف الرئيسي الذي تم تحويله سابقاً، ولذلك أطلب من رئاسة المجلس الجلية، تحويل هذه المذكرة مع المرفقات الثبوتية لها إلى عطوفة النائب العام لأنها جزء لا يتجزأ من أوراق ملف قضية بنك البتراء التي تم تحويلها إلى النائب العام.

معالي الرئيس

الزملاء النواب المحترمين

جاء رجل إلى رسول الله، قال يا رسول الله ما هي أشد الأشياء عند الله؟

قال له : الأمانة.

قال له : وما أهونها ؟

قال له : أشهد أن لا إله إلا الله.

ان جلالة الملك وصفنا بأننا

خيرة الخيرة وأئنا النقباء لهذه الأمة،

وانني أطالب المجلس بأن يكونوا

فعلاً خيرة الخيرة، وملاحقة كل

قضية تقع تحت هذه القبة وشكراً.

معالي رئيس المجلس : شكراً،

نقطة نظام أستاذ عبد الكريم.

السيد عبد الكريم الدغمي : معالي الرئيس بعد مخالفة الأخ فواز الزعبي للنظام الداخلي، لأن المادة (٨٦) من النظام تقول :

يرد النائب بإيجاز.

واستمعنا لخطابه الطويل العريض اللي في آخره ارسال الأوراق إلى النائب العام، نحن لسنا ضد ارسال الأوراق للنائب العام، أيضاً بعد كل هذا الخطاب المخالف للنظام الداخلي أتى ليعطينا دروس كيف نكون خيرة خيرة وكيف بدنا نكون أمنين، وكأن هذا المجلس موضع تهمة من أحد انه ليس أمين، هذا المجلس أمين ولا يحتاج إلى توجيه من أحد ولا يراقب بعضنا بعضاً، ولا في نائب يحكي على النواب ويقول لهم كونوا أمناء، جلالة الملك يوجه لكن أنت مالك شغل وشكراً.

معالي رئيس المجلس : شكراً

البند الذي يليه.

هكذا من الأشهر

السيد الأمين العام :

٤ - الاقتراحات برغبة :

١ - اقتراح برغبة رقم (٢٨)

تاريخ ١٩٩٦/١/٢٠، مقدم من
سعادة النائب السيد مفلح اللوزي،
بشأن تحسين أوضاع العيادة
الصحية في شفا بدران لتحويلها إلى
مركز صحي.

٢ - اقتراح برغبة رقم (٢٩)

تاريخ ١٩٩٦/١/٢٠، مقدم من
سعادة النائب السيد ضيف الله
المومني، بشأن إعادة النظر في
الأسس المعتمدة لدى صندوق
المعونة الوطنية في مساعدة الأسر
الفقيرة.

٣ - اقتراح برغبة رقم (٣٠)

تاريخ ١٩٩٦/١/٢٠، مقدم من
سعادة النائب السيد ضيف الله
المومني، بشأن اعتماد ستة لتفخر
كأساس رئيسي في التعيين في
ديوان الخدمة المدنية.

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة رئيس مجلس النواب :

رقم الاقتراح : ٢٨

أرجو التكرم بعرض الاقتراح

برغبة التالي على المجلس الموقر :

نص الاقتراح :

اقتراح برغبة

من أجل تحسين أوضاع
العيادة الصحية في شفا بدران
لتحويلها إلى مركز صحي لكون هذه
المنطقة بحاجة ماسة لهذا المركز
بسبب موقعها على حدود عمان
الشمالية وهي تحتاج إلى مركز
صحي متكامل مع جناح للولادة
أرجو إدراج هذا الاقتراح على جدول
أعمال اللجنة الإدارية، مع وافر
الشكر.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

النائب

مفلح اللوزي

بسم الله الرحمن الرحيم

التاريخ : ١٩٩٥/١٢/٢٧

معالي رئيس مجلس النواب :

رقم الاقتراح : ٢٩

أرجو التكرم بعرض الاقتراح

برغبة التالي على المجلس الموقر :

نص الاقتراح :

إعادة النظر في الأسس
المعتمدة لدى صندوق المعونة
الوطنية في مساعدة الأسر الفقيرة.
وتفضلوا بقبول فائق الاحترام
النائب

ضيف الله المومني

بسم الله الرحمن الرحيم

الموافق : ١٩٩٥/١٢/٢٧

معالي رئيس مجلس النواب :

رقم الاقتراح : ٣٠

أرجو التكرم بعرض الاقتراح

برغبة التالي على المجلس الموقر :

نص الاقتراح :

إعتماد ستة التخرج كأساس
رئيسي في التعيين في ديوان الخدمة
المدنية.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

النائب

ضيف الله المومني

معالي رئيس المجلس :

وتحال إلى اللجنة الإدارية

السيد الأمين العام :

٥ - إكمال البحث في

قرار اللجنة القانونية رقم (٥)
تاريخ ١٩٩٥/٩/١٦، والمتضمن
الإقتراح المتعلق بتعديل النظام
الداخلي للمجلس النواب.
(القرار موزع في الجلسة
الخامسة)

معالي رئيس المجلس :

الزملاء الأفاضل الحقيقة شيء
مزعج جداً أن تسمع أصوات
التلفونات الخلوية في هذه القاعة،
لذلك أرجو من الزملاء إما إغلاق
الهواتف داخل هذه القاعة أو إبقائها
خارج القاعة هذا الاجتماع من أقدس
الاجتماعات في هذا الوطن ولا يجوز
أن يكون داخل هذا الاجتماع تشتغل
أجهزة الهواتف والاتصالات تحت
هذه القبة ، السيد المقرر.

السيد أحمد الكساسبة مقرر
اللجنة القانونية :

بسم الله الرحمن الرحيم

المادة كما وردت في المشروع

المادة ١٠٢ - إن مدة الكلام

المسموح به للعضو هي :-

هكذا من الأشغال

- ١ - في السؤال : خمس دقائق لكل من السائل والوزير المختص.
- ب - في الإستجواب : نصف ساعة للمستجوب لشرح استجوابه، ونصف ساعة لرد الحكومة، وعشر دقائق لكل نائب.
- ج - في المناقشة العامة : نصف ساعة لكل نائب، وساعة لكل كتلة.
- د - في مناقشة الثقة : نصف ساعة لكل نائب، وساعة لكل كتلة.
- هـ - في مناقشة الموازنة العامة : خمس عشر دقيقة لكل نائب، ونصف ساعة لكل كتلة.
- و - في الحالات الأخرى : تحدد مدة الكلام لكل نائب أو كتلة بقرار من الرئيس.
- قرار اللجنة :
- المادة ١٠٢ - موافقة بعد إعادة صياغة الفقرات التالية لتصبح بالنص التالي :
- ج - في المناقشة العامة : عشر دقائق لكل نائب، وخمسة دقائق لكل

نائب إذا اشترك أكثر من نائب في كلمة واحدة.

د - في مناقشة الثقة : نصف ساعة لكل نائب، وعشرة دقائق لكل نائب إذا اشترك أكثر من نائب في كلمة واحدة.

هـ - في مناقشة الموازنة العامة : نصف ساعة لكل نائب، وعشرة دقائق لكل نائب إذا اشترك أكثر من نائب في كلمة واحدة.

و - شطب عبارة (أو كتلة) الواردة فيها والإستعاضة عنها بعبارة (أو مجموعة نواب).

معالي رئيس المجلس : الأستاذ عبد الهادي المجالي

السيد عبد الهادي المجالي :

شكراً معالي الرئيس

هذه المادة أثناء مناقشتها في اللجنة القانونية كان فيه رغبة لعدد كبير من النواب أنه يصير فيه تقييد إلى المناقشات التي يمكن أن تأخذ وقت طويلاً في المجلس، لكن من المناقشات التي تمت في آخر

الجلسة ولاحظنا أنه فيه كثير جدل عليها، أنا أقترح أن يتم وضع مادة : أن يتم إيجاز أو يترك للرئاسة أو مكتب الرئيس إلى وضع توقيتات لكل مناقشة أو لكل قضية حتى نرى ما عملنا اليوم مثلاً دقيقتين للمواد المستجدة على جدول الأعمال.

وشكراً معالي الرئيس

معالي رئيس المجلس : الأستاذ عبد الرؤوف الروابدة

معالي نائب رئيس الوزراء ووزير التربية والتعليم :

يا سيدي أنا بداية أقول أن إقتراح الأخ عبد الهادي أضعف من الإقتراح الحالي، لأن الإقتراح الحالي جعل للمجلس سلطة تحديد الوقت، أنا لا أعترض لدي على أن يصبح مكتب المجلس لكنه تنازل من المجلس عن صلاحياته إلى جزء منه، هنا المجلس مارس صلاحيته في التحديد، لكن جرى حوار في الجلسة السابقة يا معالي الرئيس إنه إذا كان اللي بده يحكي نائبين مع بعض، قلنا

النائب الواحد له نصف ساعة، طيب النائبين؟ طلع بدهم يحكوا كل واحد عشر دقائق يصبح لهم عشرين دقيقة، أقترحنا أن نضيف فقرة سيدي-

لا يجوز أن تقل مدة الكلام لعدد من النواب عن الحد الأدنى المسموح به لنائب واحد.

يعني إذا صاروا إثنين تظل ثلاثين، وإذا صاروا ثلاثة تظل ثلاثين صاروا أربعة تصبح أربعين وهذا صار في الجلسة السابقة ولم يجري عليه تصويت.

معالي رئيس المجلس : الدكتور طيبيشات

الدكتور عبد الرزاق طيبيشات :

شكراً معالي الرئيس

الحقيقة أنا أؤيد ما قاله الأخ أبو عصام وإذا قرأنا كل المواد التي موجودة بعد هذه المادة فيها إعطاء وقت كافٍ حقيقة لكل المواضيع، أما قراءة مادة وترك الباقي تثير بعض الشكوك حول المسدد، المسدد الموضوع حقيقة في القانون كافية

هكذا من الأشهر

وجيدة مع الإضافة التي ذكرها أبو عصام الأخيرة وأُعيد بقاها ،
والصلاحية للمجلس أفضل ونحن
نشرع للمستقبل والسنين وليس
لسنة أو لدورة، الأفضل أن تبقى كما
وردت في المشروع وشكراً.

معالي رئيس المجلس :

الحقيقة ناقشنا هذه المادة في
الجلسة السابقة كثيراً الأستاذ عبد
المنعم.

السيد عبد المنعم أبو زنت :

بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً معالي الرئيس

أولاً : في هذه المادة أخطاء
لفوية شنيعة يجب أن تصحح، بدل
عشرة دقائق، عشر دقائق، بدل
خمس دقائق خمس دقائق وهكذا .

ثانياً : اقترح في فقرة (ج) في
المناقشة العامة عشرة دقائق لكل
نائب وخمس دقائق لكل نائب إذا
اشترك أكثر من نائب في كلمة
واحدة.

بدل خمس دقائق أن تصبح
سبع دقائق.

في فقرة (د) في مناقشة الثقة
بدل عشر دقائق خمسة عشر دقيقة.
في فقرة (هـ) في مناقشة
الموازنة العامة، اقترح رفع السقف
الزمني بعد عشر إلى ربع ساعة،
حتى تتجنب المشادات التي حدثت
في هذه الجلسة فلان دقيقتين وفلان
دقيقتين وربع وهكذا.

أصوات : نثني على هذا.

معالي رئيس المجلس : الأستاذ

عبد العزيز جبر

السيد عبد العزيز جبر :

شكراً معالي الرئيس

الحقيقة أنا بدي أقدم إقتراح،
إن هذه الحرفية في تحديد الزمن لكل
مسألة يعني فيه تضيق وفيه حرفية
ليست مطلوبة، النظام السابق أنا
أجده مرث أكثر ولذلك الإجابة على
سؤال قال الإجابة باختصار هذه
تترك لرتاسة المجلس وتترك لمكتب
المجلس وتترك للمجلس في حينها.
وشكراً.

معالي رئيس المجلس : معالي

عبد الرؤوف الروابدة

معالي نائب رئيس الوزراء وزير
التربية والتعليم :

أنا أتمنى على أخواني الكرام
وأنا أتكلم كزميل في المجلس، أن لا
يعتبر الانضباط تحديد للحرية، وإن
محاولة أن يكون المجلس منجزاً هو
إعتداء على حق الإنسان في الكلام،
أنا اعتقد أن نصف ساعة من الكلام
ما أعرف كيف بده الواحد يغطي فيها
كلام إلا إذا كان يريد أن يعيد نفسه،
عندما تكون كتلة من (عشرة)
عشرة × عشرة = مائة دقيقة
ونصف ساعة قبل تحكي (١٢٠)
دقيقة يعني ساعتين وعشر دقائق،
ماذا سيقال فيهما؟

أنا اعتقد أن الوقت متاح هنا
هو أكبر مما هو متاح في أي مكان
في الدنيا، ويعرف أخواني أن
كثيراً من المجالس فيها ما يعرف
باللغة الإنجليزية ما ترجم إلى
العربي وأسف إن استعمال

التعبير (Filibustering) إذا بك
تضييع وقت مجلس أحكي فيه
ساعتين أو ثلاث حتى لا تجعله يصل
إلى نتيجة، أرجو أن ينظر إلى تحديد
الوقت من منطلق الانضباطية وزيادة
الإنتاج والإنجاز بدلاً من صرف
الموضوع إلى كلام كما يحدث في
كثير من الأحيان وشكراً.

معالي رئيس المجلس : الأستاذ

عبد المجيد العزام

معالي وزير الدولة للشؤون
البرلمانية :

شكراً ، حقيقة في الجلسة
الماضية تم إقتراح وثني عليه
والإقتراح ذكر قبل قليل من الأستاذ
عبد العزيز جبر وهو أن تشطب هذه
المادة ونكتفي بالنظام السابق
وشكراً.

معالي رئيس المجلس : الدكتور

إبراهيم زيد الكيلاني.

الدكتور إبراهيم زيد الكيلاني :

بسم الله الرحمن الرحيم

الحقيقة أنا مع النص المقترح

هكذا من أهل

في بعض الأمور ومع النص السابق حين تقتضي طبيعة المواضيع غير ذلك، فإذا أضفنا عبارة إلا إذا كان الموضوع المطروح يقتضي غير ذلك، ويترك ذلك لرئيس المجلس فنجنعل في الأمر مرونة، يعني تنقيده فيما ورد إلا إذا كانت طبيعة الموضوع تقتضي غير ذلك وهذه يقدرها رئيس المجلس.

معالي رئيس المجلس : شكراً، الأستاذ هاشم الدباس.

الدكتور هاشم الدباس :

إذا ما طبق هذا الأسلوب خمس دقائق أو نصف ساعة وساعة قد نقضي الليالي في مناقشة أي موضوع، كالموازنة مثلاً أو كالثقة اعتقد أن يترك تقدير الوقت لمعالي رئيس مجلس النواب، وبهذه الطريقة اعتقد أننا حين ننتخب رئيس لهذا المجلس نضع فيه ثقتنا ونقدر له كل التقدير لإدارة جلسات المجلس، ولذلك اعتقد أننا نعطي هذا الأمر ليضعه هو بنفسه ويقدر الموضوع،

مثلاً اليوم أحد الأخوان حاول يناقش في موضوع ما وتعدى الوقت مع أن الوقت دقيقتين، إذن بإمكان رئيس المجلس أن يقدر أن هذا الرد يحتاج إلى دقيقتين أو ثلاثة، لذلك ما دام قد انتخبنا الرئيس لإدارة الجلسات اعتقد أنه من أقدر الناس على تقدير الوقت الذي يمكن أن يتطلبه النائب في أي موضوع من المواضيع، ولذلك اقتراحي أن نبقى تقدير الوقت لرئيس المجلس وشكراً.

معالي رئيس المجلس : شكراً، السيدة توجان فيصل

السيدة توجان فيصل :

أنا أقترح بالمادة (١٠١) في المقدمة:

لا يجوز للعضو أن يتكلم أكثر من مرة واحدة في المواضيع المتعلقة بالثقة أو الموازنة ويشطب ما بقي من المادة.

وفي المادة (١٠٢) أن يكون في المناقشة العامة ما مجموعه نصف ساعة لكل نائب، لأن هذه اسمها

مناقشة، مش والله أن نعلك اللي عندنا بنصف ساعة وبعدين يأتي والمفروض أن نتناقص في الموضوع فإذا خصصت وإذا القضية قضية وقت والمحافظة على الوقت، إذا ما قال مجموعة نصف ساعة قد يدخل في جملة ومداخلة وقد يدخل بخمس دقائق ويبقى تحديد الوقت فقط للموازنة والثقة، والباقي نحافظ على الوقت بأن نسمح بالمناقشة والخروج بنتائج.

معالي رئيس المجلس : شكراً معالي رئيس اللجنة القانونية.

السيد عبد الكريم الدغمي رئيس اللجنة القانونية :

شكراً معالي الرئيس

أنا شايف أنه فيه توجه يعني حتى من زملاء أعضاء اللجنة إلى الرجوع عن قرارنا، فإذا كان موجود هذا التوجه، يعني أنا بشوف حالي معالي الرئيس إنني ما أدافع عن قرار اللجنة وكأنني بدافع عن قرار إلي، إذا كان القرار لي أنا الآن جاء على بالي

اقتراحات كثيرة من وحي الجلسة، أما من وحي الجلسة يصبح عنده اقتراحات.

إذا زملائي أعضاء اللجنة عندهم اقتراحات من وحي الجلسة أنا أيضاً عندي اقتراحات من وحي الجلسة، ولا أستطيع أن أدافع عن قرار اللجنة ما لم تكن اللجنة موافقة على قرارها، معناته أنا مقدم القرار إلى معاليك مش صحيح ومش ماخذ رأي اللجنة لما أنا أكون مقدم القرار لرئيس المجلس كلجنة قانونية ورئيس لجنة قانونية وأنا ما شُفْتُ واحد من أعضاء اللجنة أيد الموضوع.

لذلك معالي الرئيس إذا كان الأمر هكذا وما بدع نحترم قرارنا اللي بدع يخرج وأنا لا أعرف كيف سادافع عن قرار اللجنة هذا من جهة.

من جهة ثانية نحن بدنا نظل نعطي القرار وبدنا نصير نقترح اقتراحات، ولذلك أنا بدعي أغير

هكذا من المأهول

واقترح أيضاً:

أنه يحق للرئيس بموافقة المجلس تحديد الوقت الذي يراه مناسباً لكل عضو أو مجموعة من الأعضاء عند الحديث في أي أمر بما في ذلك السؤال والإستجواب والمناقشة العامة ومناقشة الثقة والموازنة.

معالي رئيس المجلس : الدكتور الدباس

الدكتور هاشم الدباس : أنا أزيد اقتراح أبو فيصل

معالي رئيس المجلس :

باعتقادي أن أبعد هذه الاقتراحات هو شطب المادة والإبقاء عليها كما كانت في النظام السابق، نقطة نظام الشيخ جمو.

السيد عبد الباقي جمو :

أنا اعتقد أن هذا التوجه يخالف النظام، هناك لجنة قانونية وأنا امتنعت عن الكلام وكنت أريد أن أنبه إلى تصحيح الأخطاء المطبعية ولا أقول اللغوية لأن الأخطاء مطبعية،

وعندما سبقني إليها فضيلة الشيخ عبد المنعم لم اتكلم ، لا يجوز لرئيس اللجنة القانونية ولا لأعضاء اللجنة القانونية أن يغيروا أرائهم بعد توقيعهم على قرار ، لذلك أرجو أن لا يطرح اقتراح أي عضو من أعضاء اللجنة القانونية للتصويت بما فيهم رئيس اللجنة، إنما تطرح الآراء أو الاقتراحات المقدمة من غير أعضاء اللجنة القانونية وشكراً.

معالي رئيس المجلس :

دعونا نطرح الاقتراحات، هذه الاقتراحات وردت من بعض أعضاء في اللجنة القانونية وأيضاً وردت من بعض أعضاء خارج اللجنة القانونية، ولذلك اشترك فيها أعضاء من اللجنة القانونية وأعضاء من خارج اللجنة، لنخرج بطرح هذه الاقتراحات على المجلس للتصويت والبت فيها هو للمجلس.

أبعد هذه الاقتراحات هو شطب المادة والإبقاء عليها كما في النظام الداخلي المعمول به حالياً، من مع هذا الاقتراح؟ لم ينجح الاقتراح.

الإقتراح الآخر وهو أن تولى عملية تحديد سقف الوقت لكل عضو في المناقشة العامة وفي الثقة وفي السؤال وفي أية مواضيع أخرى، للرئيس بموافقة المجلس، من مع هذا الإقتراح؟ ترفع الأيدي السيد الأمين العام : (٣٠) من (٥٥).

معالي رئيس المجلس : واضح أغلبية المادة التي تليها.

السيد المقرر :

المادة كما وردت في المشروع المادة ١٠٣ - لا يجوز مطلقاً أن يستعمل المتكلم الفاظاً نابية أو عبارات غير لائقة أو فيها مساس بكرامة المجلس أو رئيسه، أو بكرامة الأشخاص أو الهيئات، أو مساس بالمصلحة العامة، أو إسناد أمور شائنة بسوء قصد، كما لا يجوز مطلقاً أن يأتي العضو أمراً مخالفاً بالنظام.

قرار اللجنة :

المادة ١٠٣ موافقة بعد :-

شطب عبارة (بالمصلحة

العامة، أو إسناد أمور شائنة بسوء قصد) والإستعاضة عنها بعبارة (بالنظام العام أو الآداب العامة).

معالي رئيس المجلس : الشيخ عبد الباقي جمو

السيد عبد الباقي جمو :

والله أحببت أن أعلن إنسحابي من اللجنة القانونية حتى أستطيع في المستقبل أن أقف مع جبهتي لأنني لا أستطيع أن أوقع على قرار ثم انسحب، ولذلك أعلن إنسحابي من اللجنة القانونية ولست عضواً فيها.

معالي رئيس المجلس :

أعطني ياه خطي إذا أمرت، الأستاذ عبد الرؤوف الروابدة

معالي نائب رئيس الوزراء ووزير التربية والتعليم :

أعلن إنسحابي من اللجنة القانونية :

معالي رئيس المجلس :

خطي إذا أمرت، قرار اللجنة

القانونية حول المادة موافقة؟

موافقة.

هكذا من الله أهل

السيد المقرر :

بسم الله الرحمن الرحيم
أثناء مناقشة النظام الداخلي
علماً أنني لم أكن مقرراً للجنة
القانونية، وقد تدخل رئيس اللجنة
مرة ومعالي أبو عصام أكثر من مرة
على أن مقرر اللجنة لا يجوز له أن
يخالف قرار اللجنة وتعلمون أنني
عضو في كتلة نيابية ولي تحفظات
كثيرة ومناقشة الكتلة لهذا النظام،
لكنني إحتراماً للنظام الداخلي لم
أستطع أن أناقش أي من القرارات،
لذلك أنا استغرب الذي تم الآن سواء
من أخي معالي رئيس اللجنة أو
المقررين، لذلك أنا شخصياً أعلن
إنسحابي كمقرر اللجنة.

معالي رئيس المجلس :

ليس هذا وقت الإنسحاب من
اللجان، معالي أبو فيصل
السيد رئيس اللجنة : شكراً
معالي الرئيس
يعني ما أعرف شو اللي عصب
أخواني أعضاء اللجنة وما جازوا
يحتجوا إلا على دوري، يعني في كل

جلسة أنا أزعل وأخرج كما تعلم
معالي الرئيس من جراء تغيير أعضاء
اللجنة لأرائهم ما شفت لا الشيخ عبد
الباقي زعل ولا الأستاذ عبد الرؤوف
الروابدة زعل واستقال إلا على دوري
أنا، أنا لما أشوف أعضاء اللجنة
كلهم وشكيت لك همي وشكيت
للمجلس الكريم همي ولما أشوف
أعضاء اللجنة كلهم يغيروا رأيهم عن
القرار وهل القرار قرار أيوي، قرار
اللجنة وأنا بدي أدافع عنه كرئيس
اللجنة حسب النظام الداخلي، أما
إذا اللجنة ما تحترم قرارها وأنا شو
بقي لي وأنا أصبح عضو في
المجلس ومش رئيس وعضو كلجنة
وأنا ياتيني آراء ويأتيني من وحي
الجلسة إقتراحات جديدة وبدي
أقترح، يا أما أكون رئيس لجنة، أنا
وصحیح اللجنة أن تلتزم بقرارها ويا
إما أكون أنا نائب هذا المجلس من
غير رئيس لجنة، ولذلك سيدي
الرئيس ما هم أشجع مني على
الاستقالات وأنا أبو الاستقالات، أنا
أعلن استقالاتي من اللجنة القانونية

ومن عضويتها ورئاستها وعيب علي
إذا يرجع إليها.

معالي رئيس المجلس :

الحقيقة هناك إقتراحات ترد
باستمرار من أعضاء اللجنة
القانونية، وأعضاء اللجنة القانونية
هم أكثر ناس يتحدثون عند مناقشة
قرار اللجنة القانونية للأمانة ، لذلك
لن أسمح باستمرار بحث هذا
الموضوع في القاعة الآن، أرجو من
الاخ رئيس اللجنة القانونية أن يدعو
إلى إجتماع وسأحضر هذا الإجتماع
لنناقش هذه القضية ونتوافق على ما
يمكن أن يكون من إلزام بالنسبة
لأعضاء اللجنة القانونية في القرارات
التي تطرح للجنة القانونية ، وعلى
ضوء ما يتم الإتفاق بين أعضاء
اللجنة سيطبق هنا في هذه القاعة،
وإذلك أنا أرجو أن يعتبر الموضوع
منتهياً في موضوع علاقة اللجنة
القانونية في أعضائها ونعود للمواد،
الأستاذ سليمان السعد.
السيد سليمان السعد : شكراً
معالي الرئيس.

بس هناك أمر لغوي:-

كما لا يجوز مطلقاً أن يأتي
العضو أمراً أو أن يأتي بأمر مغل
بالنظام وشكراً.

معالي رئيس المجلس : الأستاذ
مفلح الرحيمي

السيد مفلح الرحيمي :

معالي الرئيس لغايات التنظيم
فقط أقترح أن نصوت على أعضاء
اللجان أن لا يناقشوا وشكراً.

معالي رئيس المجلس :

من مع قرار اللجنة القانونية ؟
موافقة

السيد المقرر :

المادة كما وردت في المشروع
المادة ١٠٤ -

١ - للرئيس حق منع المتكلم عن
متابعة كلامه، بدون قرار من
المجلس، في الحالات التالية :-

١ - إذا تعرض للملك بما لا
يليق أو تناول مسؤولياته في غير ما
نص عليه الدستور.

٢ - إذا تكلم بدون إذن الرئاسة.

هكذا من الأشهر

٣ - إذا تفوه بعبارة نابية بحق أحد النواب أو إحدى اللجان أو الكتل النيابية.

٤ - إذا تعرض للحياة الخاصة للغير.

٥ - إذا تعرض بالتحقير لشخص أو هيئة، ما لم تكن أقواله مؤيدة بحكم قضائي قطعي.

٦ - إذا تعرض لوقائع قضائية معروضة أمام القضاء.

٧ - إذا انتهت مدة الكلام المسموح له بها.

ب - في غير الحالات السابقة لا يجوز منع المتكلم من الكلام إلا بقرار من المجلس.

قرار اللجنة : موافقه.

معالي رئيس المجلس : السيدة توجان فيصل.

السيدة توجان فيصل :

حقيقة تفسير التحقير لشخص أو هيئة ما لم تكن أقواله مؤيدة بحكم قضائي قطعي.

تفسير التحقير هو المدخل لأن إذا أثار النائب ولأن النائب لا يملك

المعلومة ويضطر أن يشير وأن يبحث واللي قاله معالي نائب رئيس الوزراء في المرة الماضية أنه بمجرد الشك تحيل حتى إلى القضاء، ولما تحيل إلى القضاء تنشر حتى الإحالة، وبهذا الوضع كل ما يذكر في المجلس مؤيد بقرار قطعي، معناته أن نجرؤ على ذكر شيء تماماً كما حصل في تعديل قانون المصري ولما قاله:

أية إساءة للدولة بدون ما تأتي بقرار قطعي حتى يمنعوا في مصر التعامل مع كثير من قضايا الفساد.

هنا قد يتم من خلال هذه المادة قد يتم التسلسل إلى هذا .

معالي رئيس المجلس : الشيخ عبد المنعم تفضل

السيد عبد المنعم أبو زنت :

بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً معالي الرئيس

البند (١) من المادة (١٠٤)

اقترح الإكتفاء بالقول:

إذا تعرض للملك بما لا يليق.

هذه جامعة مانعة ويشطب ما بعدها.

البند (٥) إذا تعرض للتحقير لشخص أو هيئة ما لم تكن أقواله مؤيدة بحكم قضائي قطعي.

فلنفترض أن القضية التي تناولها النائب في التعرض لشخص أو هيئة لم تكن معروضة على القضاء، ولم يعلم بها النائب العام، فلماذا هنا نوقف ونقطع حبال النقد البناء لشخص معتدأ على الحق العام أو هيئة تجاوزات المألوف ونربط ذلك بحكم قضائي قطعي معنى ذلك أصبح المجلس في مناقشاته لخطوب الأمة ومصائبها أسيراً للمحكمة في قضية لم يبيت فيها، ونحن سلطة تشريعية ذات إستقلال مطلق ولم نمس القضاء في هذا ، لذلك أرى حذف البند (الخامس) وشكراً.

معالي رئيس المجلس : الأستاذ سليمان السعد

السيد سليمان السعد : شكراً معالي الرئيس.

مع إيماني بحسن النية لأخوتي الذين تعرضوا للفقرة (٥) ، إذا تعرض بالتحقير لشخص أو هيئة ما لم تكن أقواله مؤيدة بحكم قضائي قطعي.

أنا أريد أن أسأل حتى من الناحية الشرعية، هل يجوز أن أقول لفلان من الناس في هذا المجلس أنت مجرم أو خائن ما لم يكن قد خونه أو جرّمه القضاء، لذلك أنا مع هذه الفقرة وليس فيها أي شيء من الأمور التي تقصر من عمل النائب أو تقلل من عمله وإدائته لأحد.

كما في الفقرة (ب) من هذه المادة :-

في غير الحالات السابقة لا يجوز منع المتكلم من الكلام إلا بقرار من المجلس.

أيضاً ممكن أن يتأمر المجلس أو أن يتحامل المجلس على أحد الناس، ويمنعه، واعتذر عن هذه العبارة، ولذلك أنا أطالب بشطب هذه الفقرة، ما دام قد حدد الفقرات التي

هكذا من الأشهر

تمنع النائب من التكلم، إذن لا يجوز أن يمنع من غيرها، لذلك أنا أطلب شطب الفقرة (ب) من هذه المادة وشكراً.

معالي رئيس المجلس : السيد المقرر

السيد المقرر :

شكراً معالي الرئيس

أولاً في البند رقم (١):

إذا تعرض للملك بما لا يليق لتوقفنا عند هنا أرى أن الذي جاء بعدها أعطى حصانة للنائب أكثر يعني يجوز للنائب أن يتكلم في الأمور التي نص عليها الدستور لأن يشطبها أنا لا أظن أن مصلحة النائب ومصلحة المجلس.

أما البند (٥) أنا لو كنت في اللجنة لا اقترحت التوقف عند:

إذا تعرض بالتحقير لشخص أو هيئة لأن هذا المجلس ليس لتحقير الأشخاص سواء في حكم القطعي من القضاء أو لا يصدر حكم قطعي من القضاء، أنا اتهم ضمن

بيانات، فإذا ثبت علي شيء ليس دوري أنا اتهم رجلاً إنجازاً لأن اقترح أن تبقى المادة كما جاءت وأن نوافق على قرار اللجنة وادفع بوقف النقاش إذا سمحت.

معالي رئيس المجلس : معالي الأستاذ عبد الرؤوف

معالي نائب رئيس الوزراء ووزير التربية والتعليم :

بداية أرجو أن أذكر الأخوان أن مطلع المادة يقول:

يحق للرئيس حق

وبالتالي سلطة التقدير سلطة لمعالي رئيس المجلس.

ثانياً : أتمنى على الشيخ أبو زنط لما الناس يحكوا وهو يحكي يقول للناس اسكتوا، ولما الناس تحكي مشان تجاوبه ينظر إلى الذي بجانبه، ويعتبرها أذان.

معالي رئيس المجلس :

لا تشغله يا شيخ إبراهيم زيد.

معالي نائب رئيس الوزراء ووزير التربية والتعليم :

هذه القبة وليس من خلق الإسلام أن يشتم أحد، التحقير نص قانوني يتعلق بالشتم والسب لا يتعلق بالرأي وشكراً سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس : شكراً الدكتور أحمد القضاة.

الدكتور أحمد القضاة : شكراً معالي الرئيس.

ما وددت أن أقوله تماماً ما أورده سعادة المقرر في الفقرة (٥) النقد غير التحقير يحق للإنسان أن ينتقد نقداً بناءً أما أن يحقر شخصاً أو هيئة لا يجوز له ولا في أي موضع لا خارج المجلس ولا داخل المجلس، ولذلك أنا أثني على الرأي القائل بحذف الجملة الأخيرة الواردة في الفقرة (٥) وهي:

ما لم تكن أقواله مؤيدة بحكم قضائي قطعي.

فلا حاجة لها هنا وشكراً معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس : شكراً، الأستاذ حماد أبو جاموس.

هو يشغل قرية، بس على كل حال أنا لا أخاطبه بالكلام يا سيدي أنا أخاطب الرئاسة الجليلة.

بداية كنت أتمنى أن لا نتعرض بالنقاش للفقرة (١) لأنها نص دستوري، لأن جلالة الملك مصون من كل تبعة ومسؤولية وبالتالي لا يجوز أن يتعرض كلام النواب إلى أمر ليس من مسؤوليات جلالة بنص الدستور.

ثانياً : لم يبعث رسول الله صلى الله عليه وسلم شتاً ولا لعناً والتحقير تعني السب والشتم ولا تعني النقد، وبالتالي لا يجوز لأحد أن يحقر شخصاً أو هيئة كائناً ما يكون أحيل للمحكمة أو لم يحل، ولا يجوز التحقير.

(هـ) عجز المادة جاء سيدي لحماية النائب، إذا أدين موظف بأنه مرتشٍ لا نعتقد أن يقول فلان مرتشٍ ليس شتماً لأنك تتحدث بحكم قضائي قطعي، أما ليس من حق أن يشتم أحداً تحت هذه القبة أو خارج

هكذا من الأشغال

السيد حماد أبو جاموس : شكراً
سيدي الرئيس

أنا أؤيد ما جاء بكلام الدكتور
أحمد لأنه تكلم نفس الكلام اللي أود
أن أقوله.

معالي رئيس المجلس : شكراً
لك. الأستاذ هاشم الدباس
الدكتور هاشم الدباس : شكراً
سيدي الرئيس

أعتقد أن المادة وبجميع بنودها
متكاملة ما عدا الفقرة (٥) وأنا مع
المقرر أن تشطب ما لم تكن أقواله،
إذا تعرض بالتحقيق إلى شخص أو
هيئة، التحقيق بمفهومنا العام هو
الشتم حتى لو كان هذا الشخص
مدان من القضاء يجب أن لا يشتتم
وأن لا يشهر به، والحقيقة أنا مع
المادة في جميع بنودها وشكراً.

معالي رئيس المجلس : الدكتور
الكوفحي

الدكتور أحمد الكوفحي :

بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً معالي الرئيس

حقيقة أنا مع معالي الأخ أبو
عصام في واحدة ولست معه في
الثانية، معه في قضية التحقيق لأنها
واضحة وديننا يرفض التحقيق جملة
وتفصيلاً للأشخاص والهيئات بل في
قول الإمام الشهيد حسن البنا رائد
الحركة الإسلامية في القرن العشرين
تجنب غيبة الأشخاص والهيئات
شخص يذكرها نصاً أما الفقرة
الأولى التي تمنى أن لا يتحدث عنها
أحد، ففي ظني أن الحديث عنها ليس
من المحرمات، وإنما الحديث عنها
من الأمور التي تقع في حيز
الواجبات، الدستور ليس معصوماً
بدليل أن التعديل يجري عليه بين
فترة وأخرى، وإن عشرة من أعضاء
مجلسنا الكريم يتقدمون باقتراح
تعديل ثم تجري الخطوات الأخرى،
من هنا في ظني أن الاقتراح الذي
تقدم به الزميل عبد المنعم أبو زنت
كان ينص على أن الفقرة بما لا يليق
كافية جامعة مانعة وتغني عما بعدها،
وإذا بقيت العبارة فاقترح إضافة قيد

عبارة الشرع، ذلك لأن الشرع
معصوم عصمة مطلقة لأنه من عند
الله الخالق، وأما الدستور فهو من
عند المخلوق والمخلوق يحمل ما
يصدر عن صفة وهي النقص، لذلك
إذا بقيت العبارة فاقترح:

أو تناول مسؤولية في غير ما
نص عليه الشرع والدستور.

والثانية دين الدولة الإسلام هي
سند هذه الإضافة وشكراً.

معالي رئيس المجلس : الشيخ
جمو.

السيد عبد الباقي جمو :

شكراً، لأن النظام يمنع إعادة
ما قاله نائب أو تكلم فيه نائب سابقه،
أؤيد ما ذهب إليه معالي أبو عصام
في الشطر الأول للفقرة، واقترح
شطب ما تبقى إذا تعرض بالتحقيق
لشخص أو هيئة وشطب ما بعده لأنه
لا يجوز ولو صدر حكم من القضاء
في حق شخص لا يجوز تحقيره أو
التعرض له، فالرسول عليه الصلاة
والسلام زجر أولئك الذين شتموا
من رجم.

لأنه أقيم عليه الحد فلا يجوز
التعرض لمن رجم.

أما بالنسبة للدستور فلا يوضع
الدستور في ميزان أنه قابل للتعديل
والتغيير، إنما نحن نحترم الدستور
الذي لم يعدل ولم يغير ولذلك أعتقد
وأقول بأن هذا البند الأول من الفقرة
(١) هي مكتملة وشطبها ليس في
صالح النائب الذي يتكلم في هذا
الموضوع وشكراً.

معالي رئيس المجلس : الأستاذ
أخو إرشيدة.

السيد عبدالله أخو إرشيدة :

أنا بتقديرى بأن كلمة التحقيق
يجب أن لا ترد في النظام الداخلي
لهذا المجلس الكريم، لأننا لسنا
شتاميين ولسنا سايين للناس، نحن
نراقب ونشهر، أفضل وسيلة مع بقاء
كافة هذه الجملة: -

إذا تعرض بالتشهير بشخص
أو هيئة ما لم تكن أقواله مؤيدة بحكم
قضائي قطعي.

هكذا من أهل

اسلم حل ويبقى هذا النص الصحيح والتحقير لا نريده.

معالي رئيس المجلس : السيدة توجان فيصل.

السيدة توجان فيصل :

البند (٦) :

إذا تعرض لوقائع قضية معروضة أمام القضاء.

في بعض الحالات وكما حصل اليوم الزميل الزعبي كان يعرض والقضية معروضة ولكن في جوانب منها من صلاحيات محاسبة المجلس، السلطة التنفيذية هو ما كان يعرض له ، ونأتي مثال أيضاً أحياناً تكون القضية معروضة أمام القضاء ويجري تجاوزات بشأنها من السلطة التنفيذية كمثال.

القضاء أصدر أمر بأن يسمح للمحامين بالانفراد بليت شبيلات، مدراء السجن رفضوا تطبيق القرار، ففي هذه الحالة وأن أتينا وقتنا: كيف يمنع من حقه هذا ؟ لا يقال لنا انتم تتحدثون في قضية مطروحة أمام القضاء.

أريد أن أقترح محدد أن تصبح النص كما يلي :-

إذا تعرض لوقائع قضية معروضة أمام القضاء باستثناء ما يتعلق بصلاحيات المجلس في محاسبة السلطة التنفيذية.

أي أننا نحاسب سلطة تنفيذية وليس سلطة قضائية.

معالي رئيس المجلس :

يا سيدة توجان هذه قضية تتعلق في فصل السلطات وفي استقلال السلطات، وهناك نصوص واضحة، لا يجوز التعرض لقضية معروضة أمام القضاء، الحقيقة محسوبة بغض النظر عن أن سلطات الرقابة أو عدم سلطات الرقابة والنص واضح في هذه القضية ولذلك فيما يتعلق بالقضايا التي تطرح أمام القضاء لا يجوز مناقشتها في مجلس النواب.

السيدة توجان فيصل :

نحن نراقب السلطة التنفيذية.

معالي رئيس المجلس : نقطة نظام شيخ عبد المنعم.

السيد عبد المنعم أبو زنت :

ينبغي أن نفرق بين حالتين، الأولى ما يتعلق بالقضاء فلا يمس لكن الحالة الثانية فيما يتعلق بشوائب إدارية من إدارة السجن .

معالي رئيس المجلس :

شيخ عبد المنعم حتى أكون أنا وياك على فهم مشترك في هذا الموضوع، لما تقول لي نقطة نظام يعني أن هناك جرت مخالفة للنظام الداخلي في المجلس، أية مخالفة للنظام الداخلي للمجلس أرجو أن نتحدث بها، لكن لا تستعمل هذه الطريقة لتعبر عن رأي آخر، وإذا فيه نقطة نظام تفضل تكلم بها .

السيد عبد المنعم أبو زنت :

عفواً أنت أطلقت الأمر هكذا إطلاقاً وهذا لا يجوز عندما تقول أمر معروض على القضاء والسيدة توجان ذكرت حادثة بعينها وأسيء معاملة معتقل سياسي وكذا، ليس من

القضاء إنما من إدارة السجن وما لها علاقة بالقضاء، لا تترك الأمر يا أبا هائل على إطلاقه فلا يجوز، ما عرفناك مظلة للظلم، فينبغي أن يفرق بين الحالتين وأنا أتكلم لمصلحتك.

معالي رئيس المجلس :

فضيلة الشيخ بقي كلام ؟ ما كنت يوم من الأيام مظلة للظلم أولاً.

السيد عبد المنعم أبو زنت :

أنا نفيت ذلك عنك، وقلت ما عرفناك مظلة للظلم وينبغي أن تشكرني على ذلك، لكن لا أريد منك الشكر وأريد أن انقذك من النار وشكراً.

معالي رئيس المجلس :

أولاً يا سيدي إذا كان إنقاذي من النار على يدك فأنا أشكره لأن من ينقذني من النار هو رب العالمين.

وأيضاً تنصّب نفسك محل رب العالمين وتنقذني من النار، وإذا كنت تستطيع أن تقرأ كتاب أستطيع أن أقرأ عشرة، إذا كنت تستطيع أن تفهم أية أستطيع أن أفهمها أفضل منك،

هكذا من أهل

ومش أنت تتقذني من النار، وأرجو أن تفهم حدك وكفى تسلط على الناس وافتراض الألوهمية على رؤوس العباد.

السيد عبد المنعم أبو زنت :

كل إنسان يخذ بالكلام ويترك الى المعصوم.

معالي رئيس المجلس :

يا شيخ المؤمن يدخل النار بلسانه فهمت هذا؟ يا شيخ عبد المنعم أنا لا أريد أن أتجادل معك في هذا ، وإذا كنت أنا بحاجة إلى دورة فثأنت بحاجة إلى عشرات الدورات معالي الاستاذ عبد الرؤوف.

معالي نائب رئيس الوزراء ووزير التربية والتعليم :

لن أتعرض لإحكام ما لا يقحم في كل حين وأوانه، فإن يبدأ الحديث عن القضاء وعن التعامل مع متهم بريء كنان أن غير بريء ليس هذا مكانه، وإذا أريد لنا أن نتحدث في كل موقع فلسنا بعاجزين عن ذلك، وأنا تكلمت بهذا حتى لا أترك

للأعلام أن ينفرد برأي واحد، هذا موضوع من أراد أن يناقش لها أساليبها، أرجو من إخواني أن يقرأ الفقرة، الفقرة لا تتحدث عن قضية معروضة أمام القضاء، قال عن وقائع قضية ، بمعنى إنما جرى أمام القضاء لا يجوز التعرض له ولكنه لم يقل التعرض للقضية أية قضية معروضة أمام القضاء إذا أردت أن تضيف إليها مواضيع ما أحد يقول لا، لكنها أصلاً هذا حق من حقوق أي مواطن أن يضيف أية بيئة إلى وقائع قضية، إذا كان القاضي ينظر بعملية بيع أسهم معينة بأسلوب ليس أميناً، هذه الواقعة بذاتها ممنوع التعرض لها، ومن هنا جاء النص مختلف عن السابق سابقاً عدم التعرض لقضية ، هنا عدم التعرض لوقائع قضية ما جرى فيه البحث أمام القضاء هو الذي لا يجوز بحثه، والأصل سيدي الرئيس أن لا يعرض أي موضوع منظور أمام القضاء في هذا المجلس، لأن هذا المجلس ليس محكمة من بلغ إلى حينه ما يضيفه

السيدة توجان فيصل :

نحن هنا في تحديدنا ولما نقول وقائع أيضاً، نقصد ما وقائع ولأن هذه وقائع تمت في جلسة تتعلق بتنفيذ سلطة تنفيذية ، ونحن الإتهام المبطن أنه نحكي للإعلام مش لخدمة قضايا الشعب مرفوض والإعلام تحت تصرفنا دائماً وكنا إعلاميين بارزين، وأنا أوردت مثل كي لا تقولوا أنني أعمم وأوردت مثال الزميل الزعبي وأوردت مثال قضية ليث شبيلات كي لا تقول أنني أعمم، وحديثي عن ليث شبيلات عندي كذا منبر اتحدث فيه وكان يجب أن يكون هذا المجلس والاسف ما كان كما يجب.

معالي رئيس المجلس :

شكراً للإقتراحات كالتالي :

أولاً مقترح بالفقرة رقم (١/١) إذا تعرض للملك بما لا يليق شطب ما بعدها.

من مع هذا الإقتراح؟ لم ينجح الإقتراح.

القضية فليقدمه إلى النائب العام، ليس هذا المكان هو مكان فقط لإطلاق الكلام دون أن يقود إلى نتيجة، فالشعب الذي انتخبنا انتخبنا من أجل أن نصل إلى نتائج وليس عرضاً للمواقف فيه وسائل الإعلام إذا أراد الزميل النائب أن يطرح رايه في قضية ما فوسائل الإعلام موجودة، إذا أردنا عند بحث كل نقطة أن نبحث كل سياسة الأردن نحن جاهزون وشكراً سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس : السيدة توجان فيصل :

أبو هائل أنا لما قلت لي سمحت لك بنقطة النظام وزعلك السابق لا تعكسه علي مش راح أقبل، نقطة النظام لا يكون آخر الحديث للحكومة لهذا سوف أجييب.

معالي رئيس المجلس :

يا سيدة توجان هنا ليست حكومة وهذا المشروع للمجلس وما فيه حكومة تتكلم في هذا النظام الداخلي.

هكذا من الأشهر

الإقتراح الآخر شطب البند (٥) كاملاً ، من مع هذا الإقتراح؟
لم ينجح الإقتراح.
الإقتراح الآخر شطب جزء منها
بعد كلمة هيئة من مع هذا الإقتراح؟
لم ينجح الإقتراح.
الإقتراح في بند (٦) إذا تعرض لوقائع قضية معروضة أمام القضاء باستثناء ما يتعلق بصلاحيات المجلس في محاسبة السلطة التنفيذية ، من مع هذا الإقتراح؟
لم ينجح الإقتراح.
المادة كاملاً ، من مع الإقتراح؟
لم ينجح الإقتراح.
قرار اللجنة القانونية بالموافقة عليها كما جاءت؟ موافقة
السيد المقرر :
المادة كما جاءت في المشروع المادة ١٠٥ -
أ - على المتكلم التقيد بموضوع النقاش وأدابه وعدم الخروج عنه وعدم تكرار أقواله أو أقوال غيره من الأعضاء وللرئيس وحده أن يلفت نظر

المتكلم إلى أنه خرج عن الموضوع أو أن رأيه قد اتضح بشكل كافٍ وأن لا مجال للإسترسال بالكلام.
ب - لا يجوز لغير الرئيس مقاطعة المتكلم أو إبداء ملاحظات على كلامه.
ج - إذا لفت الرئيس نظر المتكلم أثناء كلامه مرتين في جلسته واحدة واستمر على ما أوجب لفت نظره فللرئيس أن يأخذ رأي المجلس على منعه بقية الجلسة من الكلام في الموضوع نفسه، ويصدر القرار بدون مناقشة.
قرار اللجنة : موافقة.
معالي رئيس المجلس : الشيخ عبد المنعم أبو زنت.
السيد عبد المنعم أبو زنت :
شكراً معالي الرئيس
في البند (١) على المتكلم إلى عند عن الموضوع، نكتفي إلى هذه النقطة أما الفقرة التي جاءت بعدها (أو أن رأيه قد اتضح بشكل كافٍ هذه مظامة يا معالي الرئيس سوف تكون لفلان واضحة وسوف تكون

لعلان غامضة، فلذلك لنلنا نفع في حرج بين الزملاء والرئاسة الجليلة اقترح شطب هذه العبارة.
معالي رئيس المجلس : الأستاذ سليمان السعد.
السيد سليمان السعد : شكراً معالي الرئيس.
يعني أنا أفهم من هذه المادة أنه لا يجوز لرئيس المجلس أو ليس المقصود أن يمنعه من الكلام، لكن قال على المتكلم التقيد هو ولذلك العبارة الأخيرة التي أوردها الشيخ عبد المنعم متناسقة تماماً مع المطلع، ومن هنا أنا اقترح إبقائها وشكراً.
معالي رئيس المجلس : شكراً لك، من مع إقتراح الشيخ عبد المنعم؟ لم ينجح الإقتراح.
قرار اللجنة موافقة؟ موافقة.
السيد المقرر :
المادة كما وردت في المشروع المادة ١٠٧ - إذا صدر قرار من المجلس بحرمان العضو من حضور بقية الجلسة ولم ينفذه طوعاً، فللرئيس أن يوقف الجلسة ويتخذ من الإجراءات ما يلزم لتنفيذ القرار وفي هذه الحالة يمتد الحرمان تلقائياً إلى الجلسات الثلاثة التالية.
قرار اللجنة : موافقة.

هكذا من أهل

معالي رئيس المجلس : الأستاذ
سليمان السعد.

السيد سليمان السعد : شكراً
معالي الرئيس.

أنا أقترح شطب العبارة
الآخيرة (وفي هذه الحالة إلى نهاية
الفقرة) يعني يحاسب على الجلسة
التي هو فيها على مخالفاته، إما أن
يمتد عمل النائب لأنه هو وكيل عن
الشعب، فلذلك أنا أعتبر بأن هذا فيه
إجحاف بحق النائب، يتخذ رئيس
المجلس الإجراءات الكفيلة لتوقيفه أو
إخراجه، فكيف تريد أن تحرمه ثلاث
جلسات متتالية وشكراً.

معالي رئيس المجلس : الأستاذ
صالح شعواطة

السيد صالح شعواطة :

ملاحظة هامة حول النظام
الداخلي المادة (١٠٧) في المواد
التي تتضمن عقوبات مثل منع الكلام
والتوقيف عن الاستمرار في الكلام،
ومن ثم منعه في البقاء في الجلسة
وتوجيه الأمر بإخراجه منها ومن ثم

منعه من المشاركة في ثلاث جلسات،
وأخيراً قطع مخصصاته عن مدة
الحرمان.

هذه العقوبات كلها غير لائقة
لأن النائب هو ممثل للشعب وإذا
شعر أحد أن كلامه فيه نوع من
التطاول، فإنه لا يعني أن يتعاقب
نواب الشعب وكأننا أمام قانون
عقوبات، من المفروض أن النائب
يحترم زملاءه ويحترم المجلس
ويحترم ناخبيه ويرغب في خدمتهم
ولأما ترشح للنياحة أصلاً.

أما أن سلط سيفاً على ممثلي
الشعب ومحاصرتهم على هذا النحو
فإن هذا التوجه خطيراً جداً ويشل
النائب عن القيام بدوره ويجب على
المجلس أن يتعامل بروح أخوية
وروح المواطنة الصالحة وفي بعض
الأوقات إذا أزهبنا النواب أو
هددناهم قد يجبن بعضهم عن
الاداء الصحيح المطلوب وشكراً
سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس : الدكتور
هاشم الدباس.

الدكتور هاشم الدباس :

اعتقد أن النائب ليس موظفاً
والنائب يمثل منطقة إنتخابية معينة
ليدافع عن حقوقهم وإصدار
التشريع والتكلم بإسمهم والتكلم
باسم الوطن، إذا كان النائب حصل
منه خطأ لسبب ما يجب أن لا نكون
نحن قدوة للآخرين باتخاذ عقوبات
وتحويل لمجلس تأديبي، أعتقد أن
هذه ماسة بكرامة النائب وشكراً.

معالي رئيس المجلس :

سأطرح الاقتراحات، الاقتراح
يقول : بالاكْتفاء بالمادة (١٠٧) عن
تنفيذ القرار وشطب ما بعدها.

من مع الاقتراح؟

السيد الأمين العام : (١٩) من
(٥٢)

معالي رئيس المجلس :
من مع قرار اللجنة القانونية
بالموافقة عليها؟ موافقة.

السيد المقرر :

المادة كما وردت في المشروع
المادة ١٠٨ - يترتب على قرار
الحرمان من الإشتراك في أعمال
المجلس إعلان ملخص قرار المجلس
في مركز الدائرة الإنتخابية التي
يمثلها العضو وقطع مخصصاته عن
مدة الحرمان.

قرآن اللجنة : المادة ١٠٨ موافقة.

معالي رئيس المجلس : الشيخ
عبد المنعم أبو زنت.

السيد عبد المنعم أبو زنت :
شكراً معالي الرئيس.

الحقيقة قطع مخصصاته عن
مدة الحرمان، يعني كما أشار معالي
الأخ أبو أنور قبل قليل برأي سديد،
إن النائب ليس بموظف حتى يعامل
بهذا التعسف، يعني يكتفي بالعقوبة
الادبية، فلماذا العقوبة المادية؟
وشكراً.

معالي رئيس المجلس : الأستاذ
سليمان السعد.

السيد سليمان السعد : شكراً
معالي الرئيس.

هكذا من أهل

أيضاً هذه المادة تحمل من التشهير بالنائب الكثير، الدائرة الانتخابية قطعاً ستسمع بما يحدث للنائب بواسطة أجهزة الاعلام والصحافة وغيرها، فكيف يعني يصدر رئيس المجلس أو مكتب المجلس اعلام بدل بوقوع عقوبة معينة على النائب اعتبر بأن هذا فيه تشهير كبير بالمجلس، لا سمح الله لو كنت قد وقع علي مثل هذا لاعلنت استقالتي فوراً من المجلس وشكراً.

معالي رئيس المجلس : الاستاذ عبد الرؤوف الروابدة

معالي نائب رئيس الوزراء ووزير التربية والتعليم : شكراً معالي الرئيس

بداية هذا هو النظام المطبق من عام (٥٢) وينفس الصياغة ليس النواب معصومين ولذلك (ولكم في القصاص حياة يا أولي الابواب) ليس النواب منزهمين عن القصاص، نقطة نقاشي الوحيدة هل يعمل أنه لا يوجد نائب علي مدى التاريخ لا يعمل

قضية ومشكلة، هل الجلد لمن شرب تشهير/ أنا اعتقد أننا نخرج عن مقياسنا الشرعية حتى، ليس معاقبة من يخطئ ويجرم ويتسلسل في خطئه لأنه في الأول منع من الكلام فامتنع عن ذلك فاصّر عليه الرئيس فامتنع عن ذلك، فطلب اليه الخروج فامتنع عن ذلك، فقرر اخراجه بالشرطة، فقط خمس مرات متواليه الى ان وصلنا، وليس مطلوباً من ذلك ان يشهر به وشكراً سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس : الاستاذ حاتم الغزاوي.

السيد حاتم الغزاوي : النظام في المادة (١٠٩) عالج الحرد الذي يصيب النائب في دائرته الانتخابية من نشر ملخص الواقعة، هو اعطاه فرصه لئن يعتذر عما بدر منه، وبالتالي أنا اعتقد ان النص (١٠٨) في محله وشكراً.

معالي رئيس المجلس : الاستاذ حماد أبو جاموس.

السيد حماد أبو جاموس : شكراً معالي الرئيس.

ادفع بوقف النقاش والتصويت يا معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس : الاستاذ عبد العزيز جبر.

السيد عبد العزيز جبر : شكراً معالي الرئيس.

الحقيقة أن يجعل النائب من نفسه أنه معصوم وأنه لا يزل ولا يخطئ حقيقة هذا كلام مرفوض، كل ابن ادم خطأ وخير الخطائين التوابون، والحقيقة إنما يجري على الموظف لماذا نحاسب الموظف ونحاسب الوزير وغيره ونحن فوق المحاسبة، الحقيقة أنا مش معه ومع هذه النصوص كاملة وشكراً.

معالي رئيس المجلس : شكراً، الدكتور الكوفحي.

الدكتور أحمد الكوفحي :

بسم الله الرحمن الرحيم اقترح شطب هذه المادة بالكامل ولأن المادة التي قبلها تغني عنها وزيادة والاعلان يعلن عنه في الصحف، تبقى قضية المخصصات

أنا اعتقد أن المادة ضرورية انما مع شطب (في مركز الدائرة الانتخابية التي يمثلها العضو) وشكراً.

معالي رئيس المجلس : السيد المقرر

السيد المقرر : شكراً معالي الرئيس.

يعني أنا أفهم تخوف بعض الاخوة لو كان الذي يصدر قرار الحرمان أو المعاقبة ليس المجلس، لو كان الرئيس أو مكتب المجلس لفهمت هذا التخوف، لكن الذي يصدر القرار هو المجلس أو فيه (٨٠ أو ١٢٠) نائب وإذا رأينا هذا القرار لا يليق بالنائب لن يخرج هذه قضية.

وكما قال سعادة الاخ حاتم الغزاوي في مادة (١٠٩) اذا شعر بأنه مخطئ وأمكانه أن يعتذر بعد نهاية الجلسة في صباح يوم الثاني ثم يعود الى المجلس، أما أن يبقى المجلس دون ضوابط حقيقة يعني تصبح نوع من الفوضى، لذلك أنا

هكذا من الأشغال

المادية في ثلاث جلسات وكفاية وشكراً.

معالي رئيس المجلس : السيدة توجان فيصل.

السيدة توجان فيصل : حقيقة هو نفس الاقتراح والتي تقدم فيه الزميل الكوفي، لكن لأن الاقتراح سوف يصوت عليه أسمح لي أن أدافع عن وجهه نظري المختلفة بشأنه.

أولاً : الاعلان في الدائرة الانتخابية هو حقيقة دخول في حملة انتخابية مضادة فهذه يجب أن تحذف.

ثانياً : موضوع الحرمان من المخصصات المالية، أي مخصصات مالية لنائب مخلص وفي، لا تفي بإدائه لأنه هذا النائب قيم على كل أموال الدولة وعلى سلامتها ومصالحها، فمن يتعامل بالملايين في صيانة المال العام، لا يجوز أن نأتي ونقول منهما كانت مخصصات أنه يعمل بهذا الاجتر، سيئيت مخصصات ولم تسمى راتب أو أجر ولأن النائب فوق هذا، وكثير نواب

يضعوا أحياناً نفقات تفوق، الحملة الانتخابية وحدها تفوق كامل الراتب، فغيب أن نعمل وكأنه استتجرناه لمدة فنقطع عنه جزء من الراتب وهو الأمين على ملايين المملكة.

معالي رئيس المجلس : هناك اقتراح بشطب المادة ومنع هذا الاقتراح؟

السيد الأمين العام : (٢٣) من (٥١)

معالي رئيس المجلس :

وهناك إقتراح بشطب في مركز الدائرة الانتخابية من مع هذا الإقتراح؟

السيد الأمين العام : (٢٣) من (٥١).

معالي رئيس المجلس :

هناك إقتراح بشطب قطع مخصصاته عن مدة الحرمان من مع هذا الإقتراح؟

السيد الأمين العام : (٢٣) من (٥٢).

معالي رئيس المجلس : قرار

اللجنة بالموافقة عليها كما جاءت ؟ موافقة.

السيد المقرر :

المادة كما وردت في المشروع المادة ١٠٩ - للعضو الذي حرم

من الإشتراك في أعمال المجلس أن يطلب وقف القرار ابتداءً من اليوم التالي لحرمانه وذلك بإعلان أسفه واعتذاره خطياً عن عدم احترام قرار المجلس ويتلى ذلك في أول جلسة تالية.

قرار اللجنة : موافقة.

معالي رئيس المجلس : السيد سليمان السعد.

السيد سليمان السعد : شكراً معالي الرئيس.

هنا قد يبدو أحياناً المجلس لا يقبل هذا القرار، فهنا يجب أن يكون النص على أنه يقبل اعتذاره.

معالي رئيس المجلس : الشيخ عبد الباقي جمو.

السيد عبد الباقي جمو : شكراً معالي الرئيس.

أنا لا أدري كيف فهم فضيلة الشيخ أنه هذا التراجع يحتاج الى موافقة المجلس، التراجع هذا لا يحتاج الى موافقة المجلس أصلاً ولذلك النص كافٍ.

معالي رئيس المجلس : هل تسحب اقتراحك استاذ سليمان السعد؟

السيد سليمان السعد : نعم.

معالي رئيس المجلس :

قرار اللجنة بالموافقة؟ موافقة السيد المقرر :

المادة كما وردت في المشروع المادة ١١٠ -

أ - على كل عضو حضور الاجتماعات المقررة في مواعيدها المحددة.

ب - إذا اضطر العضو لمغادرة قاعة الجلسة او الانصراف نهائياً من المجلس وجب عليه الاستئذان من الرئيس.

قرار اللجنة :

المادة ١١٠ - موافقة.

هكذا من الأشغال